الموجز في المنطق

آية الله العظمى
السيد صادق الحسيني الشيرازي

مؤسسة البلاغ

الموجز في المنطق

(بثوبه الجديد)

تأليف

سماحة آية الله العظمى

السيّد صادق الحسيني الشيرازي ••

تحقيق

مازن شاكر التميمي

هوية الكتاب

الكتاب: الموجز في المنطق (بثوبه الجديد)

المؤلف: آية الله العظمى السيد صادق الحسيني الشيرازي •

المحقق: مازن شاكر التميمي

التنضيد والاخراج: كومبيوتر النور

الطبعة: الأولى ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

تجويز

تجوز طباعة هذه النسخة من الكتاب طبعات أُخرى بشرط عدم حذف اسم المحقق والمقدّمة التحقيقية وخلاصات الدروس وأسئلتها، والأعمال التحقيقية الأُخرى في هذا الكتاب.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أُهدي هذا الجهد المتواضع إلى

سيّدي ومولاي الإمام جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام

راجياً من الله تبارك وتعالى أن يتقبّل منّي هذا العمل بقبولٍ حسن

ويجعله ذخراً وذخيرةً ليوم فقري وفاقتي

المقدمة التحقيقية

المقدّمة التحقيقية

تشتمل هذه المقدّمة على الأُمور التالية:

الأمر الأوّل: بيان الموضوع وأهميته:

المنطق علم من العلوم العقلية نشأ وظهر على يد مؤلّفه (أرسطو) قبل أكثر من أربعة وعشرين قرناً من الزمان، ثم تطوّر على يد (ديكارت) بعد الثورة الأُوربية في القرن السابع عشر الميلادي حتى استقر عند المنطق الـ (ديالكتيكي).

وقد كان التأليف والتطوّر مبني على أساس حماية الفكر الإنساني من الوقوع في الخطأ والاشتباه، حيث استوجبت هذه المسألة السعي للخروج من محاذيرها المتوقعة والواقعة فعلاً، والذي أنتج ضرورة استخدام مجموعة من القواعد العقلية وإعمالها في عملية التفكير الإنساني للخروج بالنتائج الصحيحة والموحّدة دائماً.

وتعرّف كلمة المنطق - المأخوذة من مادة (النطق) على صيغة المفعل (اسم الآلة) - بأنّها: اسم للوسيلة التي يتم بها النطق، ولا يقصد بالنطق في التعريف مجرّد صدور الصوت من الجهة المتلفّظة أو المتكلّمة، بل اللفظ المنظّم المعبّر عن مفهوم.

وتوسّعت هذه اللفظة لتشمل العقل أو الفهم أو ما أشبه ذلك، بعد ما عبّر عن الإنسان بـ (الحيوان الناطق)، إذ أُريد بالنطق فيها: (العقل)، والمنطق على هذا وسيلة (أداة) العقل أو العلم.

فعلم المنطق على ما تقدم غاية لغيره من العلوم، وهو يبحث عن كيفية تأليف المعلومات المخزّنة في العقل ليتوصل بها إلى تحصيل المجهولات التصوّرية والتصديقية، ومن هنا صار هذا العلم مادة أساسية في المناهج التعليمية المنهجية لكي يتوصّل به إلى تحصيل العلوم النظرية، ومنه كانت العناية به منذ القدم، وأُلّفت فيه المؤلّفات الكثيرة.

وقد امتازت أكثر مؤلّفات هذا العلم بالصعوبة تبعاً لصعوبة موضوعها، كما أنّها امتازت بعدم سلاسة عبارتها ممّا شكّل ذلك عائقاً أمام فهم هذا العلم لدى عدد غير قليل من الراغبين في التعرف عليه من طلاب العلوم الدينية وغيرهم، وكخطوة لتذليل هذه العقبة، قام بعض أهل العلم بكتابة المختصرات والخلاصات والإيجازات التي تفاوتت فيما بينها في تحقيقها لهدف وجودها، إذ كان بعضها سلساً وسهلاً في إيجازه وتنظيمه، ومستوعباً لأهم ما يحتاجه الطالب في هذا العلم، والآخر لم يفترق عن المطوّلات الصعبة من المؤلّفات إلّا في قصر الجمل وقلة عدد الصفحات، ونظراً للحاجة الملحّة لمثل هذه المؤلّفات (المحققة للهدف) خصوصاً مع تدنّي المستوى العلمي العام وتسطّحه من جهة، وعدم وفاء بعض ما كتب لهذا الغرض من جهة أُخرى، كانت أهمية تحقيق هذا الكتاب: «الموجز في المنطق»، إذ يسلط الضوء على كتاب مجهول القدر والقيمة في تحقيقه للغرض المنشود بإيجاز وسلاسة ويسر.

الأمر الثاني: سبب تحقيق الكتاب:

إنّ الدافع الرئيسي وراء اختيار تحقيق هذا الكتاب، هو الإحساس بمجهوليته لدى الكثير من طلّاب العلم على الرغم من أهميته، وقد لمسنا ذلك عند تدريسنا لمادة (المنطق) في درس مقدّمات المنطق (منطق مقدّماتي) في

مدرسة السبطين عليهما السلام للعلوم الدينية، وهي إحدى مدارس جامعة المصطفى صلى الله عليه وآله العالمية بمدينة قم المقدّسة، واكتشفنا أنّه غير معتنى به في أغلب المؤسسات التعليمية، وبعد تقصي الأسباب لم نقف على سبب محدّد بعينه، ولكنّا رجّحنا سبباً استنتاجياً هو: عدم مطابقته طبعات الكتاب المختلفة مع شكل المناهج الدرسية التعليمية خصوصاً في الزمن المعاصر، باعتبار أنّ أصل المخاطب فيه هو: العقلية الأكاديمية لا الحوزوية، لذا كانت فكرة تحقيق وترتيب هذا الموجز على شاكلة المناهج التعليمية المعاصرة؛ ليتم الإيفاء بالغرض والانتفاع منه على أكمل وجه.

الأمر الثالث: نبذة عن الكتاب:

>الموجز في المنطق< كتاب أُلّف منذ أكثر من أربعة عقود، وقد انتُهي من تأليفه عشية الخميس المصادف للثاني من محرم الحرام لسنة ألف وثلاثمائة وأربع وثمانين من الهجرة النبوية الشريفة، في العراق بمدينة كربلاء المقدّسة، وكان الهدف من تأليفه:

أوّلاً: توسيع رقعة الاستفادة من هذا العلم لتشمل طلّاب المدارس الأكاديمية (الحديثة).

ثانياً: جعل الطلّاب الأكاديميين على خبرة ودراية بأهم القواعد الكلّية الحافظة من خطأ الفكر في الفهم والتحليل، إذ كان المنهاج الدراسي العام لهؤلاء الطلّاب والخطوط العلمية العريضة فيه تخلو من دراسته غالباً من الابتدائية وحتى نهاية الدراسة الجامعية في غير الكلّيات التي تختص بتدريسه كالفلسفة مثلاً، أو التي تحتاج إلى تدريسه كتمهيد لمراحل دراستها الأُخرى.

وعليه، فإنّ هذا المؤلّف يمتاز عن غيره من المؤلّفات في هذا العلم بالآتي:

أوّلاً: إنّه خاطب شريحة من الدارسين خارج إطار الحوزة العلمية والدراسات الإنسانية.

ثانياً: إنّ الغاية منه كانت التعرّف على هذا العلم من قبل الشريحة الأكاديمية، ولهذا كان موجزاً.

ثالثاً: يعدّ تأليفه في زمانه سابقة علمية تنم عن وعي وإدراك لحاجات ومتطلّبات المرحلة.

الأمر الرابع: منهجية الكتاب:

قسَّم المؤلّف البحث في هذا الكتاب الموجز وفق المنهج العقلي إلى: مقدّمة تمهيدية تضمّنت وجه الحاجة لهذا المؤلّف ووجه الحاجة إلى المنطق والهدف والغاية من وراء تأليفه؛ وأبواب الكتاب الموجزة المتضمّنة لمباحثها الفرعية، حيث تصدّرتها مباحث من المباديء التصوّرية لبعض موضوعات علم المنطق، وهي: تعاريف المحسوس والمعقول والتصوّر والتصديق وأقسامهما، والمعرِّف والحجّة والنحو.

وأمّا أبواب الكتاب الموجزة فهي كالآتي:

الباب الأوّل: موجز المقدّمات (مباحث الألفاظ): الدلالة وأقسامها، المفرد والمركّب، الحقيقة والمجاز، أقسام المفرد والمركّب و....

الباب الثاني: موجز مباحث الكلّي: الكلّي والجزئي وتوابعهما، النسب الأربعة، الكلّيات الخمسة.

الباب الثالث: موجز مباحث المعرِّف: التعريف وأقسامه وبعض شروطه.

الباب الرابع: موجز مباحث القضايا وأقسامها وأحكامها: تقسيمات القضية الحملية، الحمليات والموجهات، تقسيمات القضية الشرطية، العكوس

وأنواعها والأشكال فيها، التناقض.

الباب الخامس: الحجّة وهيئة تألّيفها: أقسام الحجّة (الاستقراء وأقسامه، التمثيل وأركانه، القياس وأقسامه: القياس الاقتراني، القياس الاستثنائي، قياس المساواة).

الباب السادس: موجز مباحث الصناعات الخمس: البرهان، الجدل، الخطابة، الشعر، المغالطة.

وقد وضع المؤلّف كل عنوان من العناوين الفرعية لمباحث الكتاب الرئيسية تحت عنوان: «**فصل**» وسلسل الفصول بأرقام متسلسلة من أوّل الكتاب حتى نهايته.

كلام في المنهجية:

إن التدقيق في منهجية الكتاب يظهر لنا أنّ بينه وبين المؤلّفات الأُخرى في المنطق عموم وخصوص من وجه.

فعمومه كان في سلسلة مباحثه بحسب تسلسل تناول المباحث في كتب المنطق الأُخرى، سواء كانت مطوّلة أو موجزة أو مختصرة، حيث ابتدأ بعد ذكر المقدّمات المبدئية بمباحث الألفاظ ثم مباحث الكلّي والجزئي ثم المعرِّف ثم القضايا وأحكامها ثم الحجّة وهيئة تألّيفها ثم الصناعات الخمس.

وأمّا خصوصه فكان في أنّه لم يتناول جميع البحوث الفرعية لتلك المباحث، كما أنّه قدّم وأخّر في بعضها.

ولم نجد مطابقة لهذه المنهجية مع كتاب في المنطق بعينه سوى كتاب: «الكبرى في المنطق» للسيّد مير السيّد شريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، وهو كتاب مستوعب لكل أبواب المنطق على الرغم من اختصاره، وهو من أقدم كتب

المنطق المدرّسة في الحوزة العلمية الشيعية في مرحلة المقدّمات، بل هو من أوّلها، وطبع مؤخراً ضمن كتاب: «جامع المقدّمات» الذي صححه وعلّق عليه العلّامة الأُستاذ المدرّس الأفغاني (ت ١٤٠٧هـ).

وقد توثّقنا من هذه المسألة (المطابقة في المنهجية) بمراجعة كتاب: «الكبرى في المنطق»، والسؤال الشخصي حضورياً من مؤلّف كتاب: «الموجز في المنطق» •.

الأمر الخامس: طبعات الكتاب:

طبع كتاب: «الموجز في المنطق» مرات عديدة، إلّا أنّه وعلى الرغم من ذلك لا تتوفّر جميع تلك الطبعات في المكتبات التي بحثنا فيها؛ ومنها المكتبة الإرشيفية لمكتب المؤلّف نفسه، وقد بلغت طبعات هذا الكتاب أكثر من ست طبعات؛ وهي كالآتي:

أ- الطبعات العربية:

ذكر موقع مؤسسة الرسول الأكرمﷺ الثقافية، والذي يعتني بنشر كل ما يتعلّق فكرياً وثقافياً وخبرياً بسماحة المرجع آية الله العظمى السيّد صادق الحسيني الشيرازي •، في قسم المؤلّفات العلمية لسماحته: أنّ تأليف كتاب >الموجز في المنطق< كان في مدينة كربلاء المقدّسة بتاريخ: الثاني من محرّم الحرام سنة (١٣٨٤) هجرية، ولم يذكر شيئاً عن طبعته الأُولى وما يتعلّق بها من معلومات، ومقتضى الحال أنّها طبعت على أغلب الظن في تلك السنة على أقلّ تقدير، لذا فإنّنا سنعتبرها الطبعة الأُولى لهذا الكتاب، وأمّا طبعاته الأُخرى فيمكن أن نؤرّخ لها بأنّها بدأت في مدينة قم المقدّسة، وذلك بناءاً على المتوفّر بين

أيدينا من نسخ مطبوعة في مكتبة مؤلّفات سماحته الخاصة.

وعليه، فإنّ طبعات الكتاب باللغة العربية كالتالي:

١- الطبعة الأُولى في كربلاء المقدّسة، وهي مفقودة.

٢- الطبعة الثانية لدار الإيمان للطباعة في مدينة قم المقدّسة، وهي مفقودة.

٣- الطبعة الثالثة لدار الإيمان للطباعة في مدينة قم المقدّسة في سنة (١٤٠٩) هجرية بحجم (رقعي) وبرعاية دار القرآن الحكيم بمدينة قم المقدّسة.

٤- الطبعة الرابعة، وهي مفقودة.

٥- الطبعة الخامسة، وهي الأُولى لناشرها: (بينش آزادگان)، طبعت في شهر ربيع الثاني لسنة (١٤٢٢) هجرية بمدينة قم المقدّسة بحجم (رقعي)، وقد حقّقها فضيلة الشيخ مصطفى بهرمن.

٦- الطبعة السادسة، وناشرها: مؤسسة الفكر الإسلامي في بيروت سنة (١٤٢٤) هجرية وبحجم (رقعي).

٧- الطبعة السابعة، وهي الأُولى لناشرها: قسم التحقيق والطباعة والنشر في مؤسسة الرسول الأعظم ﷺ في مدينة كربلاء المقدّسة سنة (١٤٣٠) هجرية وبحجم (وزيري).

ب- الطبعات الأعجمية:

لم نعثر على ما صدر من طبعات غير عربية سوى الطبعة باللغة (الأُوردية) التي طبعت بسعي واهتمام مولانا حافظ إقبال حسين جاويد پرنسپل، ويبدو من خلال قراءة هوية الطبعة أنّ الناشر لها: مدرسة آية الله العظمى الشيرازي في مدينة لاهور الپاكستانية، وكانت الطباعة سنة (١٤٢٨) هجرية، بحجم (رقعي) ومترجمها: الأستاذ حسن رضا باقر.

وقد عثرنا خلال بحثنا عن طبعات الكتاب على نسخ منشورة على بعض مواقع الشبكة العنكبوتية (الأنترنت) موافقة للطبعة الثانية الصادرة عن دار الإيمان للطباعة، كان أفضلها ترتيباً وتنظيماً نسخة المكتبة العربية الثقافية (نسخة ألكترونية مطابقة مطبوعة باستخدام تقنية الـ: power point).

إنّ الطبعات العربية الآنفة الذكر لم تختلف فيما بينها اختلاف تباين، بل كان بينها عموم وخصوص من وجه، إذ اشتركت جميعها في المحتوى وتقسيمات المباحث ومطالبها الفرعية ووجود المخطّطات الفرعية، بينما اختلفت في عدد صفحاتها وحجم حروفها وقطع طباعتها وألوان أغلفتها، ولم يمارس أي عمل تحقيقي على أي نسخة من النسخ سوى ضبط النص مع أصل الطبعة، والتصحيح اللغوي للمتن، وأمّا النسخة التي حقّقها فضيلة الشيخ مصطفى بهرمن فقد أُدخلت فيها بالإضافة إلى ماسبق بعض التعليقات والتوضيحات اللازمة.

وقد قام الأستاذ محمّد فراس ماهر الدمشقي بدراسة وتحليل لهذا الكتاب نشرها على الشبكة العنكبوتية في (٩) ربيع الثاني (١٤٢٩) هجرية على شكل ملف مضغوط، وعند مراجعتنا لهذه الدراسة لم نقف على ما يدلّنا على نوع الدراسة التي قام بها الكاتب والتحليل، إذ أنّ الكثير من محتوى الكتاب الأصلي موجود في متن الدراسة مع إضافة أمثلة توضيحية من خارج الكتاب الأصلي، والإتيان ببعض مطالب الكتاب الأم على شكل مخطّطات، كما أنّ الباحث لم يشر إلى انتهاء التحليل في ختام كلامه واكتفى بذكر انتهاء الدراسة، وبحسب قواعد البحوث العلمية كان يلزمه ذكر ذلك، والذي يبدو للنظر أنّه: لو عنون الباحث مجهوده الذي يشكر عليه بعبارة: (**الموجز في المنطق/ لسماحة آية الله العظمى السيّد صادق الحسيني الشيرازي/ بقلم: محمّد فراس ماهر الدمشقي**) لكان أفضل وأدقّ وأصحّ.

الأمر السادس: العمل التحقيقي في الكتاب وسابقته:

قبل ذكر نوع العمل التحقيقي في هذا الكتاب، كان لابدّ من الإشارة إلى أنّ ما قمنا به من عمل لم يسبق إليه أحد من قبل، وقد توصّلنا إلى هذه النتيجة من خلال استقراء الطبعات التي توفّرت بين أيدينا، لذا فهو جديد في عمله بالنسبة للكتاب ولا سابق له بحسب الاستقراء الناقص.

وأمّا العمل التحقيقي فينحصر في النقاط التالية:

١- الإشارة بعنوان رئيسي إلى عناوين الأبواب التي تناولها الكتاب، وهي ستة أبواب، حيث لم تكن مفرزة في النسخ السابقة.

٢- تقسيم متن الكتاب تقسيماً موضوعياً بحسب الباب في المنطق، ووضع عنوان لكل باب.

٣- تقسيم متن الكتاب في الباب الواحد إلى دروس تناسب مقدار ساعة تدريسية (٦٠ دقيقة)، وقد جعل تسلسل أرقام الدروس بحسب تسلسل الكتاب.

٤- استبدال أرقام الفصول الفرعية بالكتابة وجعلت بين معقوفتين للدلالة على أنّها مدخلة من قبل المحقق، وقد جعلت الفصول الفرعية متسلسلة بحسب الدرس الواحد بعدما كانت بحسب تسلسل الكتاب.

٥- استخراج عنوان لكل فصل فرعي من متنه، ووضع العنوان بين معقوفتين للدلالة على أنّه ليس من متن الكتاب الأصلي.

٦- وضع عناوين للمخطّطات الواردة في الكتاب وجعلها بين معقوفتين للدلالة على أنّها ليست من متن الكتاب الأصلي، مع تقسيم بعضها إلى أكثر من مخطّط بحسب الدرس.

٧- استخراج خلاصة لكل درس تحت عنوان: <خلاصة الدرس> مع ذكر

رقمه مكتوباً، ووضع العنوان بين معقوفتين للدلالة على أنّ ما تحته من متن ليس من متن الكتاب الأصلي.

٨- وضع أسئلة في ختام كل درس تحت عنوان: «أسئلة الدرس» مع ذكر رقمه مكتوباً، ووضع العنوان بين معقوفتين للدلالة على أنّ ما تحته من متن ليس من متن الكتاب الأصلي.

٩- نقل بعض العناوين التي كانت في غير محلّها إلى مكانها المفترض وجودها فيه موضوعياً، وذلك بموافقة مؤلّف الكتاب •.

١٠- إضافة الساقط من المطالب في الطبعات السابقة، والذي لم يلتفت إليه للتقيّد بأمانة عدم التصرّف بالمتن، وذلك بخطّ مؤلّف الكتاب •.

الأمر السابع: نسخة التحقيق:

لقد مر القول آنفاً، أنّ طبع كتاب «الموجز في المنطق» لأكثر من مرة وتحقيقه لم يؤثِّر في متنه؛ لأنّ الجميع التزم بمبدأ عدم التصرّف في المتن ونحن منهم، لذا لا توجد نسخة مزيدة أو منقّحة تفرق عن غيرها في المتن كي نعتمد عليها في تحقيقه، وعليه فالجميع واحد ويفي بالغرض.

الأمر الثامن: توضيح العنوان الجديد:

إنّ المعروف لدى أهل العلم، أنّ العنوان لابدّ وأن يدل على المعنون، وهو إمّا أن يدل على جزء معناه كما هو الحال في العناوين الطويلة، أو يدل على تمام المعنى كما هو الحال في العناوين القصيرة ومنها: «الموجز في المنطق».

وحيث إنّ العنوان عادة ما يكون موضوعاً من قبل المؤلّف على مؤلّفه، فلا يمكن تغييره إلّا من قِبَله، وهو أمر نادر الحدوث، لذا لم يكن بالإمكان تغييره.

وعادة ما تكون العناوين ذات مفهوم بسيط دال على المحتوى دون الشكليات المنهجية، وأمّا العنوان الجديد الذي وسمنا به هذا الكتاب فهو من قبيل العناوين المركّبة التي دلّ الجزء الأوّل منها على المحتوى والآخر على الشكليات.

وعليه، فإنّ العنوان الجديد (الموجز في المنطق بثوبه الجديد) **لا** يعد ناسخاً للعنوان السابق، بل هو عنوان مركّب من العنوان الأُم مضافاً إليه ما يُشير إلى وجود الجديد فيه، لذا فهو ليس من باب التغيير في العنوان.

الكتاب

الموجز
في المنطق

تأليف

آية الله العظمى السيّد

صادق الحسيني الشيرازي •

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين

والصلاة والسلام على محمّد وآله الطيبين الطاهرين

ولعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين

تمهيد

[الحاجة إلى علم المنطق وفائدته]

ما هي فائدة المنطق، وما هي الحاجة إلى تعلّمه ودراسته؟

سؤال يبادرك به بعض طلاب المدارس الحديثة، إن فتحت معه كلاماً حول (المنطق) لأنّ المنهاج الدراسي العام، والخطوط العلمية العريضة ـ في عالم اليوم ـ يخلوان عن دراسة (المنطق) غالباً.

إذن، فمن حقّ الطالب أن يبادرك بهذا الاستفهام، لأنّه منذ أن فتح عينيه في الابتدائية، حتى نهاية الجامعة لم يطرق سمعه اسم (المنطق)، في حين أنّه درس كثيراً، وحصل على معلومات كثيرة من مختلف العلوم والفنون.

الجواب:

الخطأ في العلوم يكون فساده وآثاره بمقدار الأمر الذي أخطأ فيه، فالخطأ في (النحو) معناه التلفّظ بما يستهجن عند العرب، والخطأ في البلاغة معناه التكلّم بما لا يجدر عن الأُدباء والفصحاء، والخطأ في التاريخ معناه نسبة واقعة إلى غير صاحبها، وهكذا.. وهكذا.. ومن الطبيعي أن يختلف مقدار الخطأ في الشدة والضعف، والكثرة والقلة، لكنّه خطأ خاص في موضوع شخصي، بالنسبة لأمر معيّن.

أمّا الخطأ في الفكر، والاشتباه في الاستنتاج، فهو أكبر الأخطاء وأسوأ الاشتباهات، لأنّه خطأ عام شامل لكل العلوم والفنون.

(والمنطق): هو العلم الذي (يعصم الإنسان عن الخطأ في الفكر).

ونسبة الخطأ في الفكر إلى الخطأ في غيره من (النحو) و(البلاغة) و(التاريخ) وغيرها ليست إلّا كنسبة الخطأ في قاعدة كلّية إلى الخطأ في فرد من أفراد تلك القاعدة.

فمن تعلّم ـ خطأً ـ أنّ (كل فاعل مجرور) يقع في عشرات ومئات الأخطاء يومياً، بخلاف من عرف أنّ (كل فاعل مرفوع)، لكنّه أخطأ في التلفّظ مرة واحدة فَجَرَّ الفاعل، كذلك الذي أخطأ في الفكر، لابدّ أن تقع له أخطاء بالعشرات يومياً في العلوم كلّها.

من ذلك: تظهر لنا فائدة المنطق، وسبب الحاجة إليه.

فالمنطق: هو الذي يعصم أفكارنا عن السهو والاشتباه في الاستدلال، وعن الانخداع بالمغالطات والتمويهات في المخاصمات، فيكشف لنا محل الخطأ، وينبّهنا لموقع التمويه، فيضع ـ تماماً ـ النقاط على الحروف. فهو العلم الذي يعصمك عن الاشتباه في كل العلوم، وبدونه لا تأمن السهو في أي علم.

وهذا الذي ذكرناه لا يعرفه الطالب إلّا بعد دراسة هذا العلم باستيعاب، وتفهّمه بعمق.

وما هذه الفائدة العالية للمنطق إلّا لأنّه منتزع من صميم الفطرة البشرية، ومستفاد من الأُصول العقلية العامّة التي جعلت (المنطق) بحيث يتلقّاه الإنسان بعقله وفطرته قبل أُذنه وبصره.

إذن، فمن ضروريّات كل باحث ومنقّب ومحقّق أن يكون على بصيرة تامة من قواعد علم (المنطق) لكيلا يخطيء من حيث يظن أنّه أصاب، ولا يغلط فيما يعتقد أنّه صحيح.

وما أكثر هذه المباديء الفاسدة التي جرفت أكثر الناس بأحابيلها إلّا نتيجة عدم دراستهم علم المنطق في المنهاج التعليمي العام العالمي اليوم، ـ فترى الناس

وفيهم المفكّرون ـ يميلون بكل ريح.

ولو أنّهم كانوا قد عرفوا صواب الاستدلال من فساده، وصحة الاستنتاج من خطئه، وكيفية استنباط النتيجة من المقدّمات، لما تزحلقوا مع كل فكرة وافدة ولا اعتنقوا كل رأي جديد.

وهذا الكتاب «الموجز في المنطق» ليس إلّا محاولة بدائية في هذا الميدان، ليجعل دارس هذا العلم على خبرة بأهمّ قواعده الكلّية، فتصبح دراسته للكتب المفصّلة المعقدّة عن بصيرة وتفهّم.

والله المسؤول أن يجعله ذخراً ليوم الفاقة، ويتلقّاه بقبولٍ حسن، إنّه سميع مجيب.

كربلاء المقدّسة

صادق مهدي الحسيني

موجز
المقدّمات

الدرس الأوّل

* الذهن
* المحسوس والمعقول
* التصوّر والتصديق
* أنواع التصوّر والتصديق
* المعرِّف والحجّة
* النحو

[الفصل الأوّل]

[الذهن]

الإنسان له قوة ـ تسمّى (الذهن) ـ تنتقش فيها الصور كالمرآة، لكنّ الفرق بين (الذهن) وبين (المرآة) أنّ (المرآة) لا تنتقش فيها إلّا صور (المبصرات) التي ترى بالعين فقط، وفي (الذهن) تنتقش صور المبصرات، وغيرها من سائر المحسوسات والمعقولات.

[الفصل الثاني]

[المحسوس والمعقول]

(**المحسوس**): هو الشيء الذي يعرف ويدرك بواسطة إحدى الحواس الخمس؛ وهي: (الباصرة) و(السامعة) و(الشامّة) و(الذائقة) و(اللامسة).

فالجبل شيء محسوس لأنّه يعرف ويدرك بالعين (الباصرة).

والصوت شيء محسوس لأنّه يعرف ويدرك بالأُذن (السامعة).

والريح الطيّبة، والريح الكريهة من المحسوسات لأنّهما يعرفان ويدركان بالأنف (الشامّة).

والحلاوة والحموضة من المحسوسات، لأنّهما تعرفان وتدركان باللسان (الذائقة).

والخشونة والنعومة، والحر والبرد تعرف وتدرك بجميع أجزاء البدن (اللامسة).

فهذه هي المحسوسات الخمسة.

(**والمعقول**): هو الشيء الذي يعرف ويدرك بغير هذه الحواس الخمس، فمثلاً: (الاثنان زوج) و(الواحد فرد) و(٢ في ٢ = ٤)، و(٢ زائداً ١ = ٣) كل هذه لا تعرف ولا تدرك بالعين، ولا بالأُذن، ولا بالأنف، ولا باللسان، ولا باللمس. وإنّما تعرف وتدرك بالعقل، ولذا يقال لها: (المعقولات).

[الفصل الثالث]

[التصوّر والتصديق]

إذا توجّهت إلى إنسان، وحدثت صورته في (ذهنك) فهذا يسمّى (تصوّراً).

وإذا نظرت إلى ديك، وانتقشت صورته في (ذهنك) فهذا (تصوّر) أيضاً.

وإذا سمعت صوتاً، وحدث في (ذهنك) العلم بذلك الصوت فهذا العلم (تصوّر) أيضاً.

فأمّا إذا عرفت أنّ ذلك الإنسان عالم وقلت: (هذا عالم) فقد نسبت العلم إلى ذلك الإنسان، فهذه النسبة تسمّى (تصديقاً)، وإذا توجّهت إلى أن الديك الذي رأيته أبيض، فقلت: (هذا الديك أبيض) فقد نسبت البياض إلى ذلك الديك. فهذه النسبة (تصديق) أيضاً.

وإذا توجّهت إلى أن الصوت الذي سمعته صوت زيد، فقلت: (هذا الصوت من زيد)، فقد نسبت إلى الصوت كونه من زيد، فهذه النسبة (تصديق) أيضاً. فاعلم أنّ الصور التي تحدث في (الذهن) هي:

- **إمّا تصوّر.**

ـ وإمّا تصديق.

فإن كان نسبة شيء إلى شيء فتلك الصورة تسمّى (تصديقاً)، وإن لم تكن نسبة شيء إلى شيء فتلك الصورة تسمّى (تصوّراً).

إذن، فالعلم ـ الذي هو إدراك الأشياء ـ منحصر في التصوّر والتصديق.

والتصديق قد يكون نسبة إيجاب شيء إلى شيء، مثل: (زيد قائم)، وقد يكون نسبة عدم شيء إلى شيء، مثل: (زيد ليس بقائم)، فإنّه قد نسب عدم القيام إلى زيد.

[الفصل الرابع]

[أنواع التصوّر والتصديق]

التصوّر على نوعين:

النوع الأوّل: واضح معلوم، مثل: تصوّر (النار) و(الماء) ونحوهما، ويسمّى (**التصوّر البديهي**).

النوع الثاني: مجهول غير واضح، مثل: تصوّر (الجن) و(الروح) ونحوهما، ويسمّى (**التصوّر النظري**) لاحتياج معرفته إلى النظر والفكر.

وكذلك التصديق على نوعين:

النوع الأوّل: واضح معلوم، مثل: تصديق (النار حارة) و(الثلج بارد) ونحوهما، ويسمّى (**التصديق البديهي**).

النوع الثاني: مجهول غير واضح، بل يحتاج إلى التفكّر، مثل: (الدنيا مخلوقة) و(الإنسان خلقه الله) ويسمّى (**التصديق النظري**) لاحتياجه إلى النظر والفكر.

وطريق معرفة (التصوّر النظري) هو ترتيب التصوّرات (البديهية) بنحو يوصل إلى ذلك (التصوّر النظري).

وطريق معرفة (التصديق النظري) هو ترتيب التصديقات (البديهية) بنحو يوصل إلى ذلك (التصديق النظري).

وسيأتي كيفية ذلك في أواخر الكتاب.

[الفصل الخامس]

[المعرّف والحجّة]

(**المعرِّف**) ـ عند علماء المنطق ـ يقال: لتلك التصوّرات المعلومة (البديهية) التي توصل الإنسان إلى تصوّر (نظري) مجهول، فتجعله معلوماً.

و(**الحجّة**) ـ عندهم ـ تقال: لتلك التصديقات المعلومة (البديهية) التي توصل الإنسان إلى تصديق (نظري) مجهول، فتجعله معلوماً.

فالمقصود من فن المنطق معرفة (المعرِّف) و(الحجّة) فقط، حتى يتمكّن الشخص من تحصيل المجهولات (التصوّرية) و(التصديقية) من (التصوّرات) المعلومة و(التصديقات) المعلومة.

[الفصل السادس]

[النحو]

(**النحو**) وضع لمعرفة الألفاظ، وأنّها مرفوعة، أم منصوبة، أم مجرورة، أم مجزومة، معربة أم مبنية، فالذي يريد أن يتعلّم (النحو) يحتاج إلى الألفاظ لذاتها.

ولكن (**المنطق**) وضع لمعرفة المعاني لا الألفاظ، لأنّ (المعرِّف) هو معاني تلك التصوّرات المعلومة التي توصل إلى تصوّر مجهول (نظري) لا ألفاظها، و(**الحجّة**) هي معاني تلك التصديقات المعلومة التي توصل إلى تصديق

مجهول (نظري) لا ألفاظها، وإنّما البحث في (المنطق) عن الألفاظ ـ كبعض الفصول القادمة ـ إنّما هو لتوقّف معرفة المعاني على الألفاظ، إذ لا يمكن تفهيم المعنى العميق إلّا باللفظ، وكذلك لا يمكن تَفَهُّم المعنى العميق إلّا باللفظ.

[خلاصة الدرس الأوّل]

١- في الإنسان قوة تسمّى: (الذهن) تنتقش فيها صور المحسوسات والمعقولات.

٢- المحسوس: هو الشيء الذي يعرف ويدرك بواسطة إحدى الحواس الخمس: (الباصرة) و(السامعة) و(الشامّة) و(الذائقة) و(اللّامسة).

٣- المعقول: هو الشيء الذي يعرف ويدرك بغير الحواس الخمس، مثل: (الاثنان زوج) و(الواحد فرد).

٤- التصوّر: هو إدراك الشيء وانتقاش صورته في الذهن، وهو على نوعين: واضح معلوم، ويسمّى: (التصوّر البديهي)، وغير واضح ومجهول، ويسمّى: (التصوّر النظري).

٥- التصديق: هو نسبة الشيء إلى الشيء، وهو على نوعين: واضح معلوم ويسمّى: (التصديق البديهي)، وغير واضح ومجهول ويسمّى: (التصديق النظري).

٦- طريقة معرفة (التصوّر النظري) هو ترتيب التصوّرات النظرية بنحو يوصل إلى ذلك التصوّر النظري.

٧- طريقة معرفة (التصديق النظري) هو ترتيب التصديقات البديهية بنحو يوصل إلى ذلك التصديق النظري.

٨- المعرِّف: هو (التصوّر البديهي) الذي يوصل إلى تصوّر نظري فيجعله معلوماً.

٩- الحجّة: هي (التصديقات البديهية) التي توصل إلى تصديق نظري فتجعله معلوماً.

١٠- النحو وضع لمعرفة الألفاظ وحالاتها، ولكن المنطق وضع لمعرفة المعاني لا الألفاظ.

١١- بحثت الألفاظ في المنطق لتوقّف معرفة المعاني عليها، إذ لا يمكن تَفَهُّم المعنى العميق إلّا باللفظ.

[أسئلة الدرس الأوّل]

س١- عرّف الذهن وبيّن الفرق بينه وبين المرآة؟

س٢- عرّف المحسوس ومثّل له؟

س٣- عرّف المعقول ومثّل له؟

س٤- هل أنَّ (٤ زائد ٤ = ٨) من المحسوسات أم المعقولات؟

س٥- ما هو التصوّر، بيّنه بمثال مع توضيحه؟

س٦- ما هو التصديق، بيّنه بمثال مع توضيحه؟

س٧- ما هي أنواع التصوّر والتصديق، بيّنهما ومثّل لكل منهما؟

س٨- ما هو المعرِّف وضّحه؟

س٩- ما هي الحجّة بيّنها؟

س١٠- بيّن السبب في وضع علم المنطق؟

س١١- اذكر الفرق بين النحو والمنطق؟

س١٢- لماذا تبحث الألفاظ في علم المنطق؟

موجز

مباحث الألفاظ

الدرس الثاني

* الدلالة والوضع
* أقسام الدلالة
* مخطّط أقسام الدلالة
* الدلالة المعتبرة عند المناطقة وأقسامها
* دلالة الألفاظ على معانيها

[الفصل الأوّل]

[الدلالة والوضع]

(**الدلالة**): هي كون الشيء بحيث لو حصل العلم به لزم منه العلم بشيءٍ آخر، كصفرة الوجه الدالة على الخوف، فلو حصل العلم بصفرة وجه شخص يلزم من ذلك حصول العلم بخوفه.

و(**الوضع**): هو تخصيص شيء بشيءٍ آخر، بحيث يلزم من العلم بالشيء الأوّل، العلم بالشيء الثاني، مثلاً: لو وضع زيد لابنه اسم (علي) بمعنى أنّه خص هذا الاسم لابنه، فيصير (علي) لابن زيد بحيث لو قال شخص: (علي) يعرف ابن زيد أنّ رجلاً يريده، ولو قال شخص لزيد: (علي فعل كذا) يعلم زيد بأنّه ابنه هو المقصود بهذا الكلام.

إذن، الوضع قسم من الدلالة كما سيأتي.

[الفصل الثاني]

[أقسام الدلالة]

الدلالة على ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: الدلالة الوضعية، وهي التي يكون سبب الدلالة فيها هو الوضع.

القسم الثاني: الدلالة العقلية، وهي التي يكون سبب الدلالة فيها العقل.

القسم الثالث: الدلالة الطبعية، وهي التي يكون سبب الدلالة فيها الطبيعة.

وكل واحدة من هذه الدلالات: إمّا لفظية، أو غير لفظية.

ـ **فالدلالة الوضعية اللفظية**، مثل: (علي) الذي يدل على ابن زيد.

ـ **والدلالة الوضعية غير اللفظية**، مثل: دلالة الخطوط، والعقد والإشارات والنصب على معانيها.

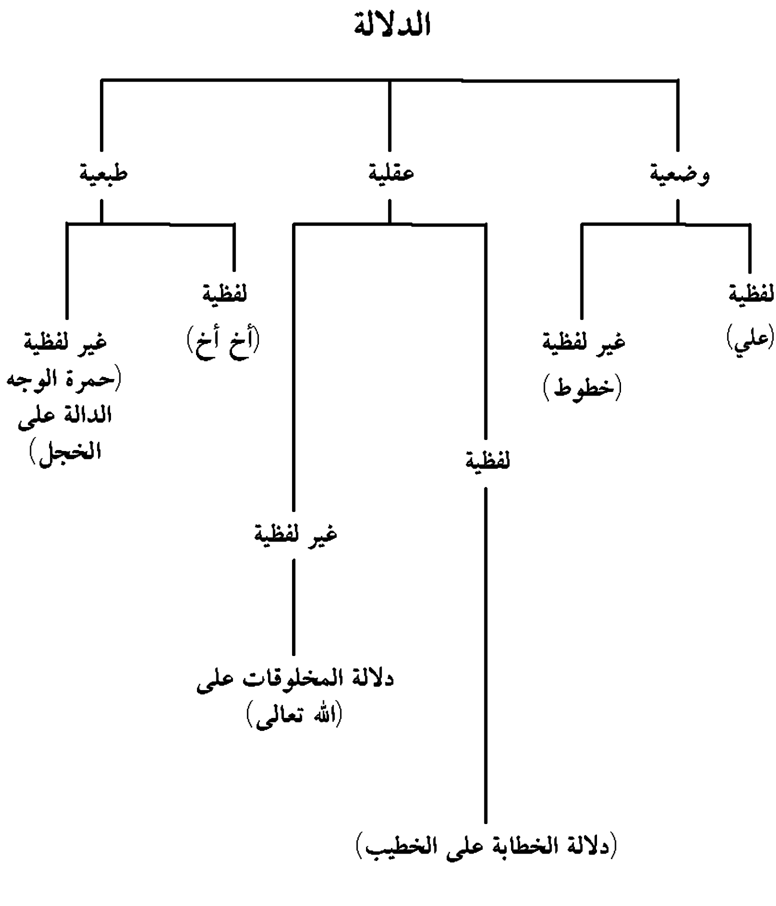
ـ **والدلالة العقلية اللفظية**، مثل: أنّه لو سمع شخص خطابة، يحصل له العلم بأنّ إنساناً يتكلم، فالدلالة لفظية لأنّ ألفاظ الخطابة، دلّت على وجود خطيب متكلم، وعقلية لأنّ العقل هو الذي يدل على أنّ كل كلام يجب أن يصدر من متكلم.

ـ **والدلالة العقلية غير اللفظية**، مثل: دلالة هذه المخلوقات على وجود (الله) الخالق، فالدلالة غير لفظية لأنّ المخلوقات لا تتكلم بوجود الله، وعقلية إذ العقل هو الذي يدل الإنسان على أنّ خالق هذه الموجودات هو (الله) سبحانه.

ـ **والدلالة الطبعية اللفظية**، مثل: دلالة (أخ أخ) على وجع الصدر، فطبع الإنسان يدل على أنّه متى وجع صدر شخص تخرج منه هذه الأصوات. والدلالة لفظية لأنّ هذه الأصوات ألفاظ تخرج من فم من وجع صدره.

ـ **والدلالة الطبعية غير اللفظية**، مثل: دلالة صفرة الوجه على الخوف، وحمرة الوجه على الخجل، فطبع الإنسان يدل على أنّه متى خاف شخص اصفرّ وجهه، أو خجل شخص احمرّ وجهه، والحمرة والصفرة ليستا من الألفاظ فالدلالة غير لفظية.

[مخطّط أقسام الدلالة]



[الفصل الثالث]

[الدلالة المعتبرة عند المناطقة وأقسامها]

المعتبر ـ عند علماء المنطق ـ من هذه الدلالات الستّ هو الأوّل (**الدلالة الوضعية اللفظية**) لأنّ الغالب الإفادة والاستفادة بها.

والدلالة الوضعية اللفظية منحصرة في ثلاثة أقسام: (المطابقة) و(التضمّن) و(الالتزام).

(**فالمطابقة**): هي دلالة اللفظ على تمام المعنى الذي وضع له ذلك اللفظ (من حيث أنّه تمام معناه)[1] كدلالة (الإنسان) على معنى (الحيوان الناطق)؛ فإنّ معنى الإنسان ذو جزأين: الحيوانية، والناطقية، وكدلالة لفظ (زيد) على جميع أجزائه من رأسه إلى قدمه، في قولك: (جاء زيد).

و(**التضمّن**): هو دلالة اللفظ على جزء المعنى الذي وضع له ذلك اللفظ (من حيث أنّه جزء المعنى) كدلالة (زيد) على رأسه، أو يده، فقولك: (جاء زيد) معناه: جاء جميع بدن زيد، والرأس واليد في ضمن البدن، فتكون لفظة (زيد) دالّة على يده ورأسه بالتضمّن.

و(**الالتزام**): هو دلالة اللفظ على شيء خارج عن حقيقة معنى اللفظ ولازم للفظ في الذهن (من حيث هو كذلك) بأن كان ذلك الشيء الخارج عن الحقيقة، بحيث كلّما ذكر اللفظ بادر ذلك الشيء إلى ذهن السامع أيضاً، كدلالة

(١) حيث أنّ عمق هذه الجملة لا يستعد له فهم المبتدئ في المنطق، أعرضنا عن تفسيرها لفهمها في كتب المنطق المفصّلة.

الشمس على ضوئها، فإنّ ضوءها خارج عن حقيقتها، ولكن الضوء هو بحيث كلّما ذكرت لفظة (الشمس) ابتدر إلى الأذهان معنى ضوئها ـ أيضاً ـ بالإضافة إلى نفس (القرص).

[الفصل الرابع]

[دلالة الألفاظ على معانيها]

اللفظ يدل على تمام المعنى الذي وضع له اللفظ بمجرّد الاستعمال دلالة مطابقية، فقولك: (زيد) ـ بمجرّد التلفّظ به ـ يدل على جميع أجزاء جسد زيد.

وكذلك يدل ـ بمجرّد الاستعمال ـ على جزئه دلالة تضمّنية، فقولك: (زيد) ـ بمجرّد التلفّظ به ـ يدل على رأس زيد ويده، وغير ذلك من أجزائه.

أمّا دلالة اللفظ على تمام المعنى، فلأن تمام المعنى هو الذي وضع له اللفظ.

وأمّا الدلالة على جزء المعنى، فلأنّ لفظ (زيد) الذي دل على جميع أجزاء بدنه يدل على بعض تلك الأجزاء أيضاً، لأنّ فهم الكل يستلزم فهم الجزء.

لكن دلالة الالتزام تحتاج إلى كون ذلك المعنى الخارج عن الحقيقة بحيث كلّما ذكر اللفظ جاء ذلك المعنى الخارج في الذهن، كضوء الشمس الذي هو خارج عن حقيقة الشمس، ولكنّه يدخل في ذهن السامع كلّما ذكرت لفظة (الشمس).

وإلّا لم يكن للفظ دلالة التزامية، فمثل (زيد) ليس له دلالة التزامية، إذ كلّما ذكر لفظ (زيد) لا يجيء في ذهن السامع معنى خارج عن حقيقته، وعلماء المنطق يعتبرون في ـ دلالة الالتزام ـ الدلالة على ذلك المعنى الخارج عن الحقيقة دائماً وكلّية[1].

---

(١) ›دائماً‹ يعني: في جميع العصور، و›كلّية‹ يعني: عند جميع الناس.

[خلاصة الدرس الثاني]

١- الدلالة: هي كون الشيء بحيث لو حصل العلم به لزم منه العلم بشيءٍ آخر.

٢- الوضع: هو تخصيص شيء بشيءٍ آخر بحيث يلزم من العلم بالشيء الأوّل العلم بالشيء الثاني.

٣- تقسّم الدلالة إلى: الدلالة الوضعية، والعقلية، والمنطقية.

٤- إنّ سبب الدلالة الوضعية هو الوضع، والدلالة العقلية هو العقل، والدلالة الطبعية هو الطبع.

٥- تنقسم الدلالات الثلاث إلى: لفظية وغير لفظية.

٦- إنّ الدلالة المعتبرة عند المناطقة وأقسامها هي: الدلالة الوضعية اللفظية؛ لأنّ الغالب الإفادة والاستفادة بها.

٧- تنقسم الدلالة الوضعية اللفظية إلى: (الدلالة المطابقية): وهي دلالة اللفظ على تمام المعنى الذي وضع له؛ (الدلالة التضمّنية): وهي دلالة اللفظ على جزء المعنى الذي وضع له؛ (الدلالة الالتزامية): وهي دلالة اللفظ على شيءٍ خارج عن حقيقته بحيث كلّما ذكر اللفظ جاء ذلك المعنى الخارج عن حقيقته في الذهن.

٨- تدل الألفاظ على معانيها دلالة مطابقية إذا دلّت على تمام الأجزاء، وتضمّنية إذا دلّت على بعض أجزائه، والتزامية إذا دلّت على المعنى الخارج عن الحقيقة (دائماً وكلّية).

[أسئلة الدرس الثاني]

س١- عرّف الدلالة والوضع؟

س٢- بيّن أقسام الدلالة بإيجاز؟

س٣- انسب الأمثلة التالية إلى دلالاتها: (أخ أخ)؛ وجود المخلوقات؛ الخطوط والإشارات؟

س٤- اذكر الدلالة المعتبرة عند المناطقة وبيّن سبب اعتبارها؟

س٥- ما هي أقسام الدلالة المعتبرة عند المناطقة، اذكرها مع ذكر مثال لكل واحد منها؟

س٦- بيّن نوع الدلالة فيما يلي:

أ- دلالة اللفظ على تمام المعنى؟

ب- دلالة اللفظ على جزء المعنى؟

ج- دلالة اللفظ الخارج عن الحقيقة على المعنى المنقدح في الذهن من ذكره؟

س٧- هل أنّ للفظ (زيد) دلالة التزامية، ولماذا؟

الدرس الثالث

* أقسام اللفظ الموضوع لمعنى
* مخطط اللفظ الموضوع لمعنى
* أنواع اللفظ الدال على المعنى المطابقي
* الحقيقة والمجاز

[الفصل الأوّل]

[أقسام اللفظ الموضوع لمعنى]

(**اللفظ الموضوع لمعنى**): إمّا معناه مركّب له أجزاء، أو معناه بسيط لا جزء له.

فالمركّب الذي لمعناه أجزاء، اثنان:

الأوّل: ما فيه الدلالات الثلاث (المطابقة، والتضمّن، والالتزام)، مثل: لفظة (الشمس)، فهي بمجرّد التلفّظ بها تدل على جميع قرص الشمس فهذه المطابقة، وتدل على نصف القرص ـ أيضاً ـ، لأنّ ما يدل على جميع القرص يدل على نصفه بطريق أولى ـ وهذا التضمّن، وتدل على النور الخارج منها ـ والنور خارج عن حقيقة الشمس، وملازم مع (الشمس) فلمّا ذكرت هذه اللفظة تبادر إلى الأذهان نورها وهذا الالتزام.

الثاني: ما فيه دلالة (المطابقة) ودلالة (التضمّن) فقط، مثل لفظة (زيد) فإنّها بمجرّد التلفّظ بها تدل على جميع بدن زيد، فهذه المطابقة، وتدل على رأس زيد ضمناً، وهذا التضمّن.

واللفظ البسيط الذي لا جزء لمعناه، اثنان ـ أيضاً ـ:

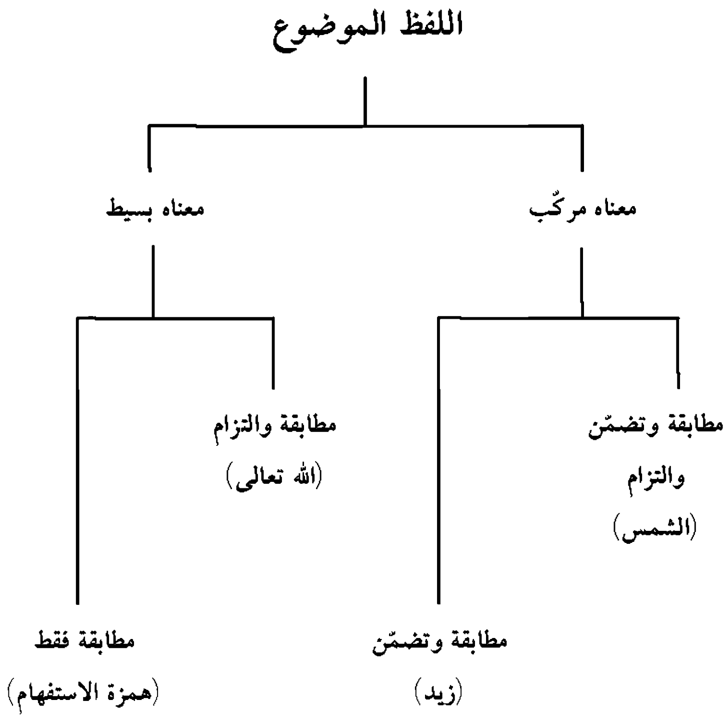
الأوّل: ما فيه دلالة (المطابقة) ودلالة (الالتزام)، مثل: (الله)، فإنّه بمجرّد التلفّظ بهذا الاسم الأعظم يدل على ذات الله تعالى فهذه المطابقة، ويدل على أنّه (الخالق) فهذا الالتزام.

وليس له جزء ـ تعالى عن ذلك ـ فليس لـ(الله) دلالة التضمّن.

الثاني: ما فيه دلالة (المطابقة) فقط، مثل: (همزة الاستفهام)، فإنّ معناها هو

ذلك الحرف المفتوح الذي يخرج من الفم، فهذه المطابقة، وحيث لا جزء له ولا لازم، فليس فيه دلالة التضمّن، ولا دلالة الالتزام.

[مخطّط اللفظ الموضوع لمعنى]



[الفصل الثاني]

[أنواع اللفظ الدال على المعنى المطابقي]

اللفظ الدال على المعنى المطابقي نوعان:

النوع الأوّل: مركّب: وهو اللفظ الذي دل جزؤه على جزء معناه المقصود، وكانت هذه الدلالة مقصودة، مثل: (زيد قائم)، فإنّ (زيداً) الذي هو جزء هذه الجملة يدل على جزء المعنى، يعني ذلك الشخص المعيّن المعلوم، وكذلك (قائم) الذي هو جزء هذه الجملة يدل على جزء المعنى، يعني (القيام)، وهذه الدلالة مقصودة ـ أيضاً ـ إذ أنّ المتكلم حينما يقول: (زيد قائم) يقصد بكل واحد من (زيد) و(قائم) معناه الذي وضع له.

النوع الثاني: مفرد: وهو اللفظ الذي لا يدل جزؤه على جزء معناه المقصود دلالة مقصودة، وينقسم المفرد إلى أربعة أقسام:

القسم الأوّل: ما لم يكن للفظه جزء أصلاً كهمزة الاستفهام المفتوحة (أ).

القسم الثاني: ما كان للفظ جزء، وللمعنى جزء، ولكن لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى، مثل: (زيد) فإنّ للفظه ثلاثة أجزاء (الزاء، والياء، والدال) ولمعناه ـ وهو ذلك الشخص المعيّن ـ أجزاء كثيرة من (اليد، والرجل، والرأس، وغيرها) ولكن أجزاء لفظة (زيد) لا تدل على أجزاء بدن (زيد)، فالزاء ـ مثلاً ـ لا تدل على يد (زيد) والياء لا تدل على رجل (زيد).

القسم الثالث: ما كان للفظ جزء، ولمعناه جزء، ودل جزء اللفظ على جزء المعنى، لكن لا على جزء المعنى المراد، مثل: (عبد الله) إذا كان علماً

واسماً لشخص، فإن اللفظ له جزءان (عبد) و(الله) والمعنى له جزءان أيضاً، وجزء اللفظ يدل على جزء المعنى، فالعبد يدل على ما يقابل (الحُر)، و(الله) يدل على الخالق، ولكن المراد من كلمة (عبد الله) هو ذلك الشخص المعيّن الذي اسمه (عبد الله)، و(عبد) لا يدل على جزء من بدن ذلك الشخص، و(الله) لا يدل على جزئه الآخر ـ تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً ـ.

القسم الرابع: ما كان للفظ جزء، ولمعناه جزء، ودل جزء اللفظ على جزء المعنى المراد، لكن لم تكن هذه الدلالة مقصودة، مثل: (الحيوان الناطق) إذا صار اسماً لإنسان، فإنّ اللفظ له جزءان (الحيوان) و(الناطق)، والمعنى له جزءان ـ أيضاً ـ وجزء اللفظ يدل على جزء المعنى، فالحيوان يدل على الحيوانية الموجودة في الإنسان، و(الناطق) يدل على ناطقية الإنسان، والمراد من كلمتي (الحيوان) و(الناطق) هو نفس هذا المعنى الموجود في الإنسان، لكن مقصود المتكلم حينما يقول: (جاء الحيوان الناطق) ـ قاصداً ذلك الإنسان المعيّن ـ ليس أنّه جاء الذي هو متصف بالحيوانية والناطقية، إذ ربّما لا يعرف المتكلم معنى (الحيوان الناطق) وإنّما مقصوده: جاء ذلك الشخص المعيّن الذي وضع له اسم (الحيوان الناطق).

[الفصل الثالث]

[الحقيقة والمجاز]

استعمال اللفظ في تمام المعنى الموضوع له اللفظ يسمّى (**حقيقة**)، مثل قولك: (رأيت الشمس) تقصد أنّك رأيت جميع قرص الشمس.

واستعمال اللفظ في جزء المعنى الموضوع له اللفظ، أو في خارجه يسمّى

(**مجازاً**)، مثل قولك: (رأيت الشمس) تقصد أنّك رأيت بعض قرص الشمس حين الغروب، أو تقصد أنّك رأيت نور الشمس.

وكذلك استعمال اللفظ في غير المعنى الموضوع له يسمّى (**مجازاً**) ـ أيضاً ـ، مثل قولك: (رأيت أسداً) قاصداً أنّك رأيت رجلاً شجاعاً.

ولابدّ في حين استعمال اللفظ مجازاً (سواء في جزء المعنى، أو في خارجه، أو في معنى آخر) من قرينة تدل على إرادة المعنى المجازي.

فمثلاً تقول ـ حين استعمال اللفظ في جزء المعنى ـ: (رأيت الشمس في حال الكسوف) فإنّ (في حال الكسوف) قرينة تدل على أن المراد من (الشمس) بعضها وأنّك رأيت بعض قرص الشمس لا تمام القرص، لأنّ حال الكسوف لا يرى إلّا بعض قرص الشمس.

وتقول ـ حين استعمال اللفظ خارج المعنى ـ: (دخلت الشمس في غرفتي) فكلمة (دخلت) قرينة تدل على أنّ المراد من (الشمس) نورها، لأنّ الذي يدخل الغرفة هو نور الشمس، لا نفس قرص الشمس.

وتقول ـ حين استعمال اللفظ في غير معناه ـ: (رأيت أسداً في الحمّام) فكلمة (في الحمّام) قرينة على أنّ المراد من (الأسد) ليس معناه الأصلي، يعني: الحيوان المفترس، وإنّما المراد من (الأسد) هو (الرجل الشجاع) إذ الرجل الشجاع هو الذي يدخل الحمّام، أمّا (الأسد) المفترس فلا يدخل الحمّام.

[خلاصة الدرس الثالث]

١- اللفظ الموضوع لمعنى، معناه: إمّا مركّب له أجزاء، أو بسيط ليس له أجزاء.

٢- المركّب الذي لمعناه أجزاء اثنان:

أ- ما فيه الدلالات الثلاث: (المطابقية، التضمّنية، الالتزامية)، مثل: (الشمس).

ب- ما فيه دلالة (المطابقة والتضمّن) فقط، مثل: لفظ (زيد).

٣- اللفظ البسيط الذي لا جزء له اثنان:

أ- ما فيه دلالة (المطابقة والالتزام)، مثل: لفظ (الله) جلّ جلاله.

ب- ما فيه دلالة (المطابقة) فقط، مثل: (همزة الاستفهام).

٤- اللفظ الدال على المعنى المطابقي نوعان:

النوع الأوّل: المركّب: وهو ما دلّ جزؤه على جزء معناه المقصود.

النوع الثاني: المفرد: وهو الذي لا يدل جزؤه على جزء معناه المقصود وهو على أربعة أقسام.

٥- استعمال اللفظ في تمام المعنى الموضوع له يسمّى: حقيقة، واستعمال اللفظ في جزء المعنى الموضوع له يسمّى: مجازاً، سواء كان ذلك خارجه أو معنى آخر.

٦- لابدّ في استعمال اللفظ مجازاً (سواء في جزء المعنى، أو في خارجه، أو في معنى آخر) من قرينة تدل على إرادة المعنى المجازي.

[أسئلة الدرس الثالث]

س١- بيّن بإيجاز أقسام اللفظ الموضوع لمعنى؟

س٢- ما هي أنواع اللفظ الدال على المعنى المطابقي؟

س٣- اذكر أقسام اللفظ المفرد الدال على المعنى المطابقي، مع توضيح مختصر لكل منها؟

س٤- متى يقال للفظ: (حقيقة)، ومتى يقال له: (مجازاً)؟

س٥- ما هو اللازم توفّره في استعمال اللفظ استعمالاً مجازياً، مبيّناً ذلك بمثال توضيحي؟

الدرس الرابع

* اللفظ المنقول
* اللفظ المشترك
* المترادفان والمتباينان
* المفرد والمركّب
* التصوّر والتصديق في معاني الألفاظ
* مخطّط أقسام اللفظ

[الفصل الأوّل]

[اللفظ المنقول]

قد يكثر استعمال اللفظ في معناه المجازي بحيث يكون ذلك المعنى المجازي هو الذي يفهم من اللفظ بدون قرينة، ولا يفهم المعنى الحقيقي بدون قرينة، فهذا يسمّى (**منقولاً**)، مثل: الصلاة، فإنّ معناها الحقيقي الأصلي هو (الدعاء) بأي نوع كان، وبأي شكل صار، واستعمالها في هذه الركعات المخصوصة مجاز، ولكن كثرة استعمالها في هذا المعنى المجازي، جعلها بحيث كلّما يقال: (الصلاة)، يفهم منها المعنى المجازي، ولا يفهم المعنى الحقيقي، فحينئذٍ يجب عند استعمال مثل هذا اللفظ وإرادة معناه الحقيقي، من الإتيان بقرينة تدل على أنّ المقصود من اللفظ معناه الحقيقي المهجور، مثل أن تقول: (صلّيت صلاة رؤية الهلال) فـ(رؤية الهلال) قرينة على أنّ المراد من (الصلاة) هو (الدعاء) لأنّ المستحب عند رؤية الهلال هو (الدعاء) لا (الصلاة)، وأمّا عند استعماله في معناه المجازي ـ المنقول إليه ـ فلا يحتاج إلى قرينة، إذ يفهم المعنى المقصود بدون قرينة، فلو قلت (صلّيت الصلاة) يفهم السامع أنّ المراد هي الصلاة ذات الركعات المعروفة لدى المسلمين، ولا يفهم (الدعاء) أصلاً.

[الفصل الثاني]

[اللفظ المشترك]

(**المشترك**) يقال: للفظ الذي كان له معان متعدّدة، قد وضع اللفظ لكل واحد من تلك المعاني، مثل لفظة: (عين) التي معناها (الذهب) (الفضة) (الميزان) (الجاسوس) وغير ذلك.

وفي استعمال اللفظ في أحد معانيه لابدّ من وجود قرينة تدل على ذلك المعنى المقصود، كأن يقال: العين الصفراء للذهب، والعين البيضاء للفضة، ونحو ذلك.

[الفصل الثالث]

[المترادفان والمتباينان]

(**المترادفان**) يقال: للفظين اللذين لهما معنى واحد، مثل: الإنسان والبشر.

و(**المتباينان**) يقال: للفظين الذين لكل منهما معنى مستقل لا يرتبط بمعنى الآخر، مثل: الإنسان والحَجر.

[الفصل الرابع]

[المفرد والمركّب]

اللفظ الموضوع المفرد على ثلاثة أنواع: إمّا اسم، أو كلمة، أو أداة(١).

واللفظ المركّب على قسمين:

القسم الأوّل: تام، وهو الذي يصح السكوت بعده، بمعنى أنّه: لو تكلم شخص بهذا اللفظ التام فقط، ثم سكت ولم يقل بعده شيئاً، لا يكون كلامه ناقصاً.

وهذا نوعان:

النوع الأوّل: (خبر) وهو الذي يصح أن يقال فيه: (صدق) و(كذب)، مثل: (زيد قائم)، فإنّه يصح أن يقال فيه: (هذا صدق) ويصح أن يقال فيه: (هذا كذب) ويسمّى ـ أيضاً ـ (القضية)، وهذا هو المعتبر في التصديقات.

النوع الثاني: (إنشاء) وهو الذي لا يصح أن يقال فيه: (صدق) ولا (كذب)، مثل: (إضرب)، فإنّه لا يصح أن يقال فيه (هذا صدق) ولا يصح أن يقال فيه (هذا كذب) لأنّ الذي يتطرّق إليه الصدق والكذب هو الإخبار عن شيء ونقل شيء، أمّا الأمر بشيء فليس كذلك.

و(الإنشاء) قسمان:

الأوّل: يدل على الطلب بالصراحة، مثل: (الأمر) و(النهي) و(الاستفهام)

---

(١) أي: أو فعل، أو حرف، لأنّ الفعل يقال له في المنطق: (كلمة) والحرف يقال له في المنطق: (أداة).

فـ(إضرب) معناه: طلب الضرب صراحة، و(لا تضرب) معناه: طلب عدم الضرب صراحة، و(هل تضرب؟) معناه: طلب فهم أنّه يضرب أم لا صراحة.

والثاني: يدل على الطلب لكن لا بالصراحة، مثل: (التمنّي) و(الترجّي) و(التعجّب) و(النداء) فـ(ليتني كنت طائراً) معناه: طلب كونه طائراً ولكن لا صراحة، و(لعلّني كنت فقيهاً) معناه: طلب كونه فقيهاً لكن لا بالصراحة، وما أكثر الماء! معناه: طلب تعجّب السامع من كثرة الماء، لكن طلباً بدون صراحة، ويا زيد! معناه: طلب زيد، لكن بغير صراحة.

القسم الثاني: ناقص، وهو الذي لا يصح السكوت بعده، بمعنى: انّه لو تكلم شخص بهذا اللفظ الناقص فقط فسكت ولم يقل بعده شيئاً، يكون كلامه ناقصاً.

وهذا نوعان:

النوع الأوّل: مركّب تقييدي، وهو الذي كان مركّباً من جزئين، وكان الجزء الثاني قيداً للجزء الأوّل، بحيث لا يفهم المقصود من الجزء الأوّل إلّا إذا كان معه الجزء الثاني، فقد يكون هذا التقييد من جهة إضافة الجزء الأوّل إلى الجزء الثاني، مثل: (دار زيد) فإنّ الدار حيث أُضيفت إلى (زيد) لا يعلم المراد من الدار إلّا إذا ذكر معها (زيد)، وقد يكون التقييد من جهة أنّ الجزء الثاني صفة للجزء الأوّل، مثل: (الحيوان الناطق) فإنّ الناطق صفة للحيوان، فإذا ذكر الحيوان فقط، لم يعلم أنّ المراد به الإنسان، إلّا إذا ذكر معه الناطق.

وهذا النوع هو العمدة في باب التصوّرات.

النوع الثاني: مركّب غير تقييدي، وهو الذي لم يكن الجزء الثاني منه قيداً للجزء الأوّل، بأن كان الجزء الأوّل يفهم معناه سواء كان معه الجزء الثاني أم

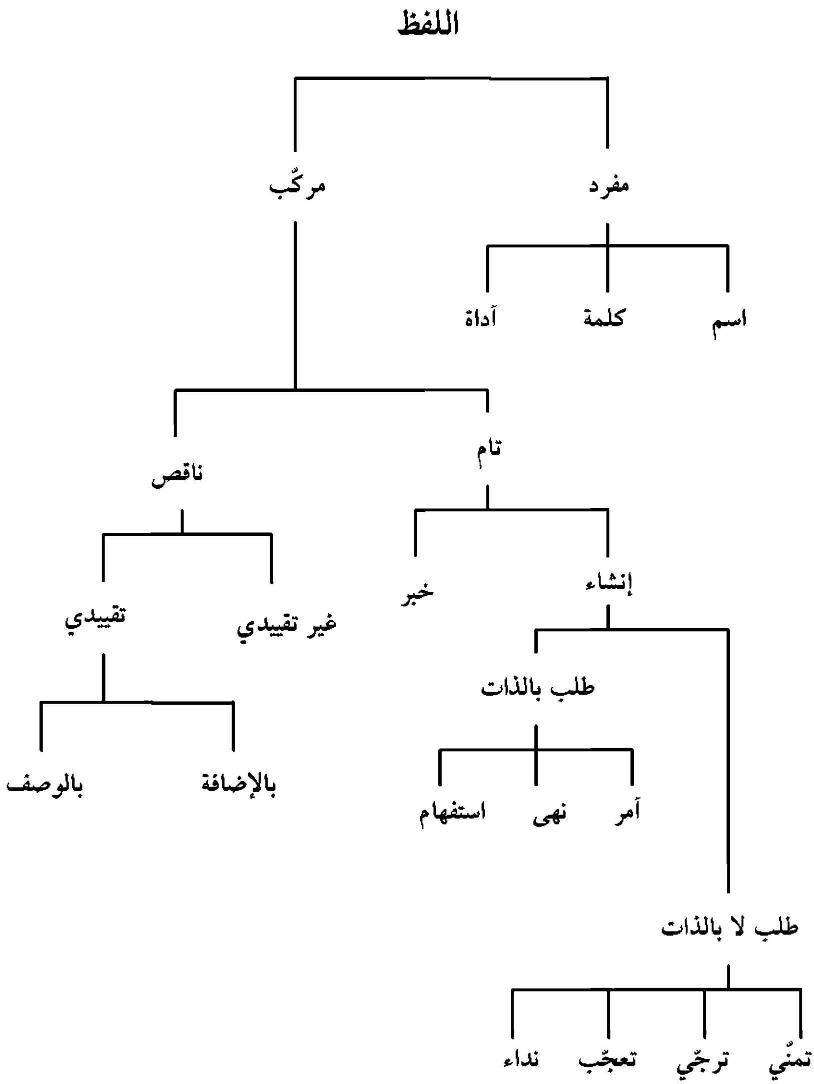
كان وحده، مثل: (خمسة عشر) فإنّ الخمسة معناها معلوم، سواء كان معها العشرة أم لا.

[الفصل الخامس]

[التصوّر والتصديق في معاني الألفاظ]

إدراك معاني الألفاظ المفردة، والمركّبات الناقصة، والمركّبات التامّة الإنشائية كلّها تسمّى تصوّراً، وإدراك معاني ألفاظ المركّبات التامّة الخبرية يسمّى تصديقاً.

[مخطّط أقسام اللفظ]



[خلاصة الدرس الرابع]

١- اللفظ المستعمل في معناه المجازي بحيث يفهم منه المعنى المجازي من دون الحاجة إلى قرينة يسمّى: لفظاً منقولاً.

٢- اللفظ المشترك يقال: للفظ الذي له معان متعدّدة، وهو موضوع لكل واحد منها.

٣- المترادفان يقال: للفظين اللذين لهما معنى واحد.

٤- المتباينان يُقال: للفظين اللذين لكل منهما معنى مستقل لا يرتبط بالمعنى الآخر.

٥- ينقسم اللفظ المفرد إلى: اسم؛ كلمة؛ أداة؛ اللفظ المركّب على قسمين: تام، وهو الذي يصح السكوت عليه، وينقسم إلى: (خبر، وإنشاء)، وناقص، وهو اللفظ الذي لا يصح السكوت عليه، وهو إمّا مركّب تقييدي أو غير تقييدي.

٦- الخبر: هو الذي يصح أن يقال فيه: (صدق) و(كذب) ويسمّى - أيضاً- (القضية).

٧- الإنشاء: هو الذي لا يصح أن يقال فيه: (صدق) ولا (كذب) وهو على قسمين: دال على الطلب بصراحة، مثل: الأمر والنهي والاستفهام، وما لا يدل على الطلب بصرحة، مثل: الترجّي والتمنّي والتعجّب والنداء.

٨- المركّب التقييدي: وهو المركّب المؤلّف من جزئين، وكان الجزء الثاني قيداً للجزء الأوّل، بحيث لا يفهم المقصود من الجزء الأوّل إلّا مع وجود الجزء الثاني.

٩- المركّب غير التقييدي: وهو المركّب المؤلّف من جزئين، ولم يكن الجزء الثاني قيداً للجزء الأوّل، بحيث يفهم المقصود من الجزء الأوّل من دون الحاجة لوجود الجزء الثاني.

١٠- إدراك معاني الألفاظ المفردة والمركّبات التامّة الإنشائية والناقصة يسمّى: تصوّراً؛ إدراك معاني الألفاظ والمركّبات التامّة الخبرية يسمّى: تصديقاً.

[أسئلة الدرس الرابع]

س١- بيّن المراد من اللفظ المنقول مع ذكر مثال له؟

س٢- بيّن المراد من اللفظ المشترك مع ذكر مثال له؟

س٣- ما المراد بالمترادفان، بيّنه مع ذكر مثال له؟

س٤- ما هي أنواع اللفظ الموضوع المفرد؟

س٥- إلى كم قسم ينقسم اللفظ المركّب، اذكرها مع ذكر مثال لكل منها؟

س٦- عرّف الخبر والإنشاء مع ذكر مثال لكل منهما؟

س٧- ما هو المراد بالمركّب التقييدي، وضّحه مع ذكر مثال له؟

س٨- ما معنى المركّب غير التقييدي، بيّن ذلك بمثال تذكره؟

س٩- ماذا يسمّى إدراك معاني الألفاظ المفردة والمركّبات الناقصة، وهل أنّ المركّبات التامّة الإنشائية من جملتها أم لا؟

س١٠- ماذا يسمّى إدراك معاني المركّبات التامّة الخبرية؟

س١١- ما المراد بالمتباينين، وضّحهما مع ذكر مثال لهما؟

موجز

مباحث الكلّي

الدرس الخامس

* تعريف الكلّي والجزئي وأقسامهما
* أقسام النسبة بين المفاهيم الكلّية

[الفصل الأوّل]

[تعريف الكلّي والجزئي وأقسامهما]

(**الكلّي**) يقال: للفظ الذي لا يمتنع صدقه على أفراد كثيرة، مثل: (**الإنسان**) فإنّ أفراده كثيرة، ولفظ الإنسان يشمل جميع تلك الأفراد.

وهو قسمان:

القسم الأوّل: الكلّي المتواطيء، وهو الكلّي الذي كان أفراده ـ بالنسبة إلى الكلّي ـ متساوين، مثل: (الإنسان) فإنّ أفراده متساوون في أنّ جميعهم إنسان، وإن كانوا مختلفين من ناحية العلم والجهل وغيرهما.

القسم الثاني: الكلّي المشكك، وهو الكلّي الذي كان أفراده ـ بالنسبة إلى الكلّي ـ غير متساوين، مثل: المقدار، فإنّه كلّي يشمل ١٠ أمتار، و١٠٠ متر، و١٠٠٠ متر، وغير ذلك من المقادير، مع أنّ هذه الأفراد ليست متساوية، بل مختلفة من جهة المقدار، فمقدار ١٠ أمتار أقلّ من مقدار ١٠٠ متر، ومقدار ١٠٠ متر أقلّ من مقدار ١٠٠٠ متر، وهكذا.

و(**الجزئي**) يقال: للفظ الذي يمتنع صدقه على أفراد كثيرة[1]؛ وهو أيضاً قسمان:

القسم الأوّل: (الجزئي الحقيقي) يقال: للفظ الذي كان له معنى واحد، ولا يمكن صدق ذلك المعنى إلّا على فردٍ واحد، مثل: (زيد).

القسم الثاني: (الجزئي الإضافي) يقال: للفظ الذي كان بالنسبة لما فوقه

---

(١) مثل: (القلم) أو (كربلاء) فإنّ كل واحد منها لا ينطبق على فرد آخر، ولا يصدق إلّا على نفسه.

جزئياً، وإن كان هو في نفسه كلّياً، مثل: (الإنسان) فإنّه جزئي بالنسبة إلى (الحيوان) الذي فوقه، مع أنّ (الإنسان) في نفسه كلّي، لأنّ له أفراداً كثيرة.

والجزئي الحقيقي ـ أيضاً ـ يكون جزئياً إضافياً، إذ مثل: (زيد) جزئي بالنسبة إلى (الإنسان).

فالجزئي الإضافي له فردان، الجزئي الحقيقي، والكلّي الذي فوقه كلّي آخر أكبر منه.

[الفصل الثاني]

[أقسام النسبة بين المفاهيم الكلّية]

إذا قايسنا كلّياً مع كلّي آخر فهما:

١- إمّا (**متساويان**)، بأن يكون جميع أفراد أحدهما نفس جميع أفراد الآخر، مثل: الإنسان والناطق، فهما كلّيان متساويان، إذ أنّ جميع أفراد الإنسان نفسهم جميع أفراد الناطق، **وضابطه**: جواز حمل كل منهما على الآخر كلّياً، فنقول ـ مثلاً ـ: (كل إنسان ناطق، وكل ناطق إنسان).

٢- وإمّا (**متباينان**)، بأن لا يكون فرد من أحدهما مندرجاً تحت الآخر، مثل: (الإنسان والحَجر) فإنّهما كلّيان، ولكن لا يصدق الإنسان على شيءٍ من أفراد الحَجر، ولا يصدق الحَجر على شيءٍ من أفراد الإنسان، **وضابطه**: جواز نفي كل واحد منهما كلّياً عن الآخر، فتقول ـ مثلاً ـ: (لا شيء من الإنسان بحَجر، ولا شيء من الحَجر بإنسان).

٣- وإمّا (**أعم وأخص مطلقاً**)، بأن يكون أحدهما شاملاً لجميع أفراد الآخر، ولا يكون ذلك الآخر شاملاً إلّا لبعض أفراد الأوّل، مثل: (الحيوان

والإنسان) فإنّ الحيوان شامل لجميع أفراد الإنسان، ولكن الإنسان ليس إلّا بعض أفراد الحيوان.

فالحيوان أعم من الإنسان مطلقاً ـ أي: دائماً ـ والإنسان أخص من الحيوان مطلقاً -أي دائماً- .

٤- وإمّا (**أعم وأخص من وجه**)، بأن يكون كل واحد منهما شاملاً لبعض من أفراد الآخر وغيره، فيكون كل واحد منهما أعم من الآخر من وجه، وأخص من الآخر من وجه آخر، مثل: (الإنسان والأبيض) فالإنسان أعم من الأبيض من وجه، لأنّه يشمل الأبيض وغير الأبيض كالشخص الأبيض اللون والشخص الأسود اللون. والأبيض ـ أيضاً ـ أعم من الإنسان من جهة، لأنّه يشمل الإنسان وغير الإنسان، فإنّه يشمل الإنسان الأبيض ويشمل الورق الأبيض الذي ليس بإنسان.

إذن، فالإنسان أعم من الأبيض من جهة شموله على الأبيض وغير الأبيض، ولكنه أخص من الأبيض من جهة شمول الأبيض للإنسان وغير الإنسان.

و(الأبيض) أعم من (الإنسان) من جهة شموله للإنسان وغيره، ولكنه أخص من (الإنسان) من جهة شمول (الإنسان) للأبيض وغير الأبيض.

وضابطه: أن يصدق الكلّيان على فرد، ويفترق كل واحد منهما عن الآخر في فرد.

فـ(الإنسان، والأبيض) يصدقان على الشخص الأبيض، فيقال له: (هذا إنسان) ويقال له: (هذا أبيض).

ولكن (الإنسان) وحده يصدق على الشخص الأسود دون الأبيض، فيقال له: (هذا إنسان) ولا يقال له: (هذا أبيض).

وكذلك (الأبيض) وحده يصدق على الورق الأبيض، دون الإنسان، فيقال له: (هذا أبيض) ولا يقال له: (هذا إنسان).

وهذه الأربعة تسمّى: «**النسب الأربع**».

[خلاصة الدرس الخامس]

١- الكلّي: هو اللفظ الذي لا يصدق على أفراد كثيرة، كالإنسان، وينقسم إلى نوعين: المتواطيء والمشكّك.

٢- الكلّي المتواطيء: هو الكلّي الذي يتساوى فيه أفراده، مثل: أفراد الإنسان.

٣- الكلّي المشكّك: هو الكلّي الذي لا يتساوى فيه أفراده، مثل: المقدار.

٤- الجزئي: هو اللفظ الذي يمتنع صدقه على أفراد كثيرة، وينقسم إلى: جزئي حقيقي وجزئي إضافي.

٥- الجزئي الحقيقي: هو ما كان له معنى واحد لا يصدق إلّا على واحد.

٦- الجزئي الإضافي: هو ما كان في نفسه كلّياً وبالنسبة لما فوقه جزئياً، مثل: (الإنسان، الحيوان).

٧- النسبة بين المفاهيم أربعة؛ هي: التساوي، والتباين، والعموم والخصوص المطلق، والعموم والخصوص من وجه.

٨- نسبة التساوي: هي ما كان فيها أفراد أحد الكلّيين مساوياً لأفراد الكلّي الآخر.

٩- نسبة التباين: هي ما كان فيها أفراد أحد الكلّيين لا يندرج تحت الكلّي الآخر.

١٠- نسبة العموم والخصوص المطلق: هي ما كان فيها أفراد أحد الكلّيين شاملاً لأفراد الكلّي الآخر دائماً.

١١- نسبة العموم والخصوص من وجه: هي ما كان فيها أفراد أحد الكلّيين شاملاً لبعض أفراد الكلّي الآخر.

[أسئلة الدرس الخامس]

س١- عرّف الكلّي واذكر مثالاً له؟

س٢- عرّف الجزئي مع ذكر مثال له؟

س٣- بيّن ما هو المراد بالمصطلحات التالية:

أ- الكلّي المتواطيء؟

ب- الكلّي المشكّك؟

ج- الجزء الحقيقي؟

د- الجزئي الإضافي؟

س٤- إذا قايسنا بين كلّيين، فما هي النسبة بينهما؟

س٥- ما هو المراد بالنسب الأربع؟

س٦- اذكر النسبة بين الكلّيات الآتية:

أ- الإنسان والأبيض؟

ب- الإنسان والحَجر؟

ج- الإنسان والحيوان؟

د- الإنسان والناطق؟

الدرس السادس

* أقسام الكلّي
* الجنس السافل والجنس العالي
* النوع الإضافي
* الجنس والفصل القريبين والبعيدين
* مخطّط أقسام الكلّي

[الفصل الأوّل]

[أقسام الكلّي]

الكلّي على خمسة أقسام:

القسم الأوّل: (النوع) وهو الكلّي الذي كانت أفراده متفقة في الحقيقة، وكان هو تمام حقيقة أفراده، مثل: (الإنسان) الذي أفراده: (تقي، وباقر، وعلي، وصادق) وغيرهم، فإنّ حقيقتهم واحدة والاختلافات الموجودة بينهم في الطول والقصر، واللون، وغيرهما، إنّما هي اختلافات عارضية لا ذاتية، فذات الطويل، وذات القصير، وذات الأبيض اللون، وذات الأسود كلّها (إنسان) لا اختلاف فيها.

القسم الثاني: (الجنس) وهو الكلّي الذي كانت أفراده مختلفة في حقائقها وكان جزءاً لحقيقة أفراده، مثل: (الحيوان) الذي أفراده (الإنسان، والفرس، والبقر) وغيرها، فإنّ حقائقهم مختلفة، فحقيقة (الإنسان) غير حقائق بقية الحيوانات، وكذلك حقيقة (الفرس) غير حقائق بقية الحيوانات، وهكذا غيرهما، إلّا أنّ الحيوانية جزء لجميع هذه الحقائق المختلفة.

القسم الثالث: (الفصل) وهو الكلّي الذي كانت أفراده متفقة في الحقيقة، وكان هو جزء حقيقة أفراده، مثل: (الناطق) الذي هو جزء حقيقة (الإنسان) والإنسان أفراده متفقة في الحقيقة.

القسم الرابع: (العرض الخاص) وهو الكلّي الذي كان مختصاً بحقيقة واحدة وخارجاً عن الحقيقة، مثل: (الضاحك) الذي هو كلّي مختص بحقيقة الإنسان ـ إذ ليس غير الإنسان ضاحكاً ـ مع أنّه ليس داخلاً في حقيقة الإنسان

وجزءاً لذاته.

القسم الخامس: (العرض العام) وهو الكلّي الذي كان غير مختص بحقيقة واحدة وكان خارجاً عن الحقيقة، مثل: الماشي (الذي) هو كلّي، يشمل (الإنسان) و(الفرس) و(البقر) وغيرها مع أنّ حقائقها مختلفة، وهو ليس داخلاً في حقيقتها، ولا جزءاً لذاتها.

[الفصل الثاني]

[الجنس السافل والجنس العالي]

قد يكون للجنس جنس آخر فوقه، يشمل هذا الجنس وغيره مما تختلف حقائقها، مثل: (**الجسم النامي**) الذي هو جنس للحيوان، لأنّه يشمل (الحيوان) و(الشجر) وهما مختلفان في حقيقتهما، وكلاهما جسم نامي.

و(**الجسم المطلق**) الذي هو جنس للجسم النامي، لأنّه يشمل (الشجر) و(الحَجر) وهما مختلفان في حقيقتهما، وكلاهما جسم مطلق.

و(**الجوهر**) الذي هو جنس للجسم المطلق، لأنّه يشمل (الحَجر) و(الروح) وهما مختلفان في حقيقتهما، وكلاهما جوهر.

وليس فوق (الجوهر) جنس آخر يشمله ويشمل غيره مما تختلف حقائقها ـ مثلاً ـ على تأمّل في ذلك.

وليس تحت (الحيوان) جنس آخر يشمله ويشمل غيره (الحيوان).

ويقال: لـ(الحيوان) الجنس السافل، ولـ(الجوهر) الجنس العالي.

[الفصل الثالث]

[النوع الإضافي]

قد يقال: (**النوع الإضافي**) للجنس الذي فوقه جنس آخر، باعتبار أنّه نوع لذلك الجنس الأعلى، فيقال للحيوان: (النوع الإضافي) بالنسبة إلى (الجسم النامي)، ويقال للجسم النامي: (النوع الإضافي) بالنسبة إلى (الجسم المطلق)، ويقال للجسم المطلق: (النوع الإضافي) بالنسبة إلى (الجوهر).

[الفصل الرابع]

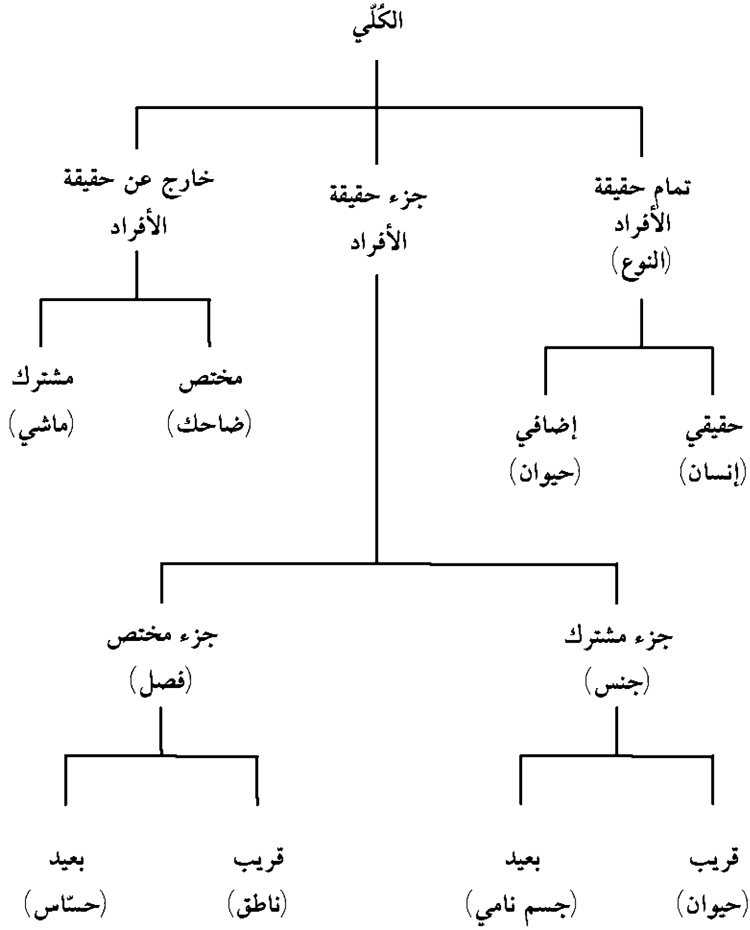
[الجنس والفصل القريبين والبعيدين]

(**الجنس**) قد يكون قريباً كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان، وقد يكون بعيداً كالجسم النامي، والجسم المطلق، والجوهر، بالنسبة إلى الإنسان، و(الجسم النامي) بعيد بمرتبة واحدة، و(الجسم المطلق) بعيد بمرتبتين و(الجوهر) بعيد بثلاث مراتب.

وكذلك (**الفصل**) قد يكون قريباً كالناطق بالنسبة إلى الإنسان، وقد يكون بعيداً (كالحسّاس) بالنسبة إلى الإنسان، إذ (الحسّاس) هو فصل للحيوان، فبالنسبة إلى الإنسان يكون فصلاً بعيداً.

وللفصل ـ أيضاً ـ مراتب مختلفة.

[مخطّط أقسام الكُلّي]



[خلاصة الدرس السادس]

١- ينقسم الكلّي إلى: النوع، الجنس، الفصل، العرض الخاص، العرض العام.

٢- النوع: هو الكلّي الذي كانت أفراده متفقة في الحقيقة وكان هو تمام حقيقة أفراده.

٣- الجنس: هو الكلّي الذي كانت أفراده مختلفة في الحقيقة وكان جزءاً لحقيقة أفراده.

٤- الفصل: هو الكلّي الذي كانت أفراده متفقة في الحقيقة وكان هو جزء حقيقة أفراده.

٥- العرض الخاص: هو الكلّي الذي كان مختصاً بحقيقة واحدة وهو خارج عن الحقيقة.

٦- العرض العام: هو الكلّي الذي لا يختص بحقيقة واحدة وكان خارجاً عن الحقيقة.

٧- الجنس العالي: هو الجنس الذي ليس فوقه جنس، مثل: الجوهر.

٨- الجنس السافل: هو الجنس الذي ليس تحته جنس، مثل: الحيوان.

٩- يقال النوع الإضافي: للجنس الذي فوقه جنس آخر باعتبار أنّه نوع لذلك الجنس الأعلى.

١٠- الجنس قد يكون قريباً، مثل: الحيوان بالنسبة للإنسان، وقد يكون بعيداً، مثل: الجسم النامي بالنسبة للإنسان.

١١- الفصل قد يكون قريباً مثل: الناطق بالنسبة للإنسان، وقد يكون بعيداً، مثل: الحسّاس بالنسبة للإنسان.

١٢- للفصل مراتب مختلفة أيضاً.

[أسئلة الدرس السادس]

س١- بيّن ما هو المراد بكل مما يلي، مع ذكر مثال لكل منهما:

أ- النوع؟

ب- الجنس؟

ج- الفصل؟

د- العرض الخاص؟

هـ- العرض العام؟

س٢- ما هو العنوان الجامع لكل من: (النوع، الجنس، الفصل، العرض الخاص، العرض العام)؟

س٣- ما المقصود بالجنس القريب والجنس البعيد؟

س٤- وضّح المقصود بالفصل القريب والفصل البعيد؟

س٥- ما هو المراد بالنوع الإضافي؟

س٦- وضّح المراد بالجنس السافل والجنس العالي، مع ذكر مثال لكل منهما؟

موجز

مباحث المعرِّف

الدرس السابع

* المعرَّف وأقسامه
* مخطّط أقسام المعرَّف
* ما لا يصح استخدامه من ألفاظ في التعريف

[الفصل الأوّل]

[المعرّف وأقسامه]

الشيء المجهول إذا سئل عنه بكلمة (ما هو؟) فقيل ـ مثلاً ـ: (الإنسان ما هو؟) فالجواب عنه يسمّى: (المعرّف)، وهو على أربعة أقسام:

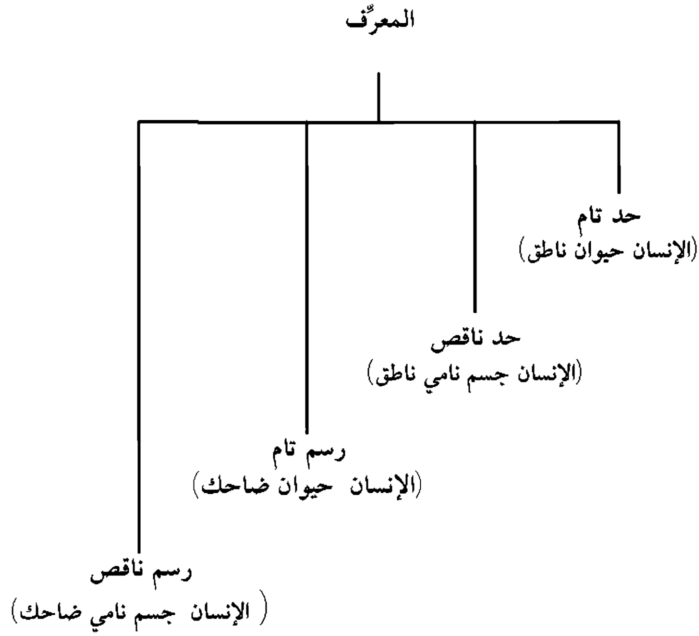
القسم الأوّل: (الحدّ التام): وهو الجواب الذي كان مركّباً من الجنس القريب، والفصل القريب، فإذا قيل: (الإنسان ما هو؟) فقلت: (حيوان ناطق) سمّي هذا الجواب (**حدّاً تاماً**).

القسم الثاني: (الحدّ الناقص): وهو الجواب الذي كان مركّباً من الجنس البعيد والفصل القريب، فإذا قيل: (الإنسان ما هو؟) فقلت: (جسم نامي ناطق) أو قلت: (جسم ناطق) أو قلت: (جوهر ناطق) سمّي هذا الجواب (**حدّاً ناقصاً**).

القسم الثالث: (الرسم التام): وهو الذي كان مركّباً من الجنس القريب والعرض الخاص، فإذا قيل: (الإنسان ما هو؟) فقلت: (جسم نامي ضاحك) فقلت: (حيوان ضاحك) سمّي هذا الجواب (**رسماً تاماً**).

القسم الرابع: (الرسم الناقص): وهو الجواب الذي كان مركّباً من الجنس البعيد والعرض الخاص، فإذا قيل: (الإنسان ما هو؟) فقلت: (جسم نامي ضاحك) أو قلت: (جسم ضاحك) أو قلت: (جوهر ضاحك) سمّي هذا الجواب: (**رسماً ناقصاً**).

[مخطّط أقسام المعرِّف]



[الفصل الثاني]

[ما لا يصح استخدامه من ألفاظ في التعريف]

لا يصح في التعريفات استعمال الألفاظ المشتركة، ولا الألفاظ المجازية إلّا إذا كانت هناك قرينة توضّح المقصود.

[خلاصة الدرس السابع]

١- المعرِّف: هو ما يقع في جواب سؤال (ما هو).

٢- الحدّ التام: هو الجواب المركّب من الجنس القريب والفصل القريب.

٣- الحدّ الناقص: وهو الجواب الذي كان مركّباً من الجنس البعيد والفصل القريب.

٤- الرسم التام: وهو الذي كان مركّباً من الجنس القريب والعرض الخاص.

٥- الرسم الناقص: وهو الجواب الذي كان مركّباً من الجنس البعيد والعرض الخاص.

٦- لا يصح استعمال الألفاظ المشتركة في التعريفات.

٧- لا يصح استعمال الألفاظ المجازية في التعريفات إلّا مع وجود قرينة دالّة على المقصود.

[أسئلة الدرس السابع]

س١- ما هو التعريف؟

س٢- ما هي أقسام التعريف؟

س٣- ما هو المراد بكل مما يلي:

أ- الحدّ التام؟

ب- الحدّ الناقص؟

ج- الرسم التام؟

د- الرسم الناقص؟

س٤- هل يصح استعمال اللفظ المجازي أو المشترك في التعريف، ولماذا؟

س٥- متى يصح استعمال الألفاظ المجازية في التعريف؟

موجز
القضايا وأحكامها

الدرس الثامن

* تعريف القضية وأنواعها
* أقسام الحكم في القضية الحملية
* أقسام الموضوع في القضية الحملية
* القضايا المعتبرة وغير المعتبرة في العلوم
* تقسيم القضية الحملية باعتبار الموضوع والحكم
* القضية المحصّلة والمعدولة
* مخطّط أقسام القضية

[الفصل الأوّل]

[تعريف القضية وأنواعها]

القضية ـ أي: الخبر[1] ـ على ثلاثة أقسام: حملية، وشرطية متصلة، وشرطية منفصلة.

(**الحملية**): هي التي نسب فيها وجود شيء إلى شيءٍ آخر، أو نسب فيها عدم شيء إلى شيءٍ آخر، مثل: (زيد قائم) و(زيد ليس بقائم).

ويقال لـ(زيدٍ) في المثال: (**موضوع**)، ولـ(قائم): (**محمول**)، وللشيء الذي يدل على النسبة بين الموضوع وبين المحمول، مثل: (أست) في [اللغة] الفارسية، ومثل: (هو) في [اللغة] العربية حينما يقال: (زيد هو القائم)، يقال له: (**رابطة**).

و(**الشرطية المتصلة**): هي التي حكم فيها بوجود النسبة بين قضية وقضية أُخرى على نحو الاتصال، أو بعدم وجود النسبة بينهما على نحو الاتصال، مثل: (إن كانت الشمس طالعة = فالنهار موجود) و(ليس كذلك إذا كانت الشمس طالعة = كان الليل موجوداً).

و(**الشرطية المنفصلة**): هي التي حكم فيها بوجود النسبة بين قضية وقضية أُخرى على نحو الانفصال والتباعد، أو بعدم وجود النسبة بينهما على نحو الانفصال، مثل: (العدد إمّا زوج وإمّا فرد) و(ليس كذلك أن يكون العدد إمّا زوجاً وإمّا منقسماً إلى متساويين).

والقضية الأُولى ـ في المنفصلة والمتصلة ـ يقال لها: (**مقدّم**) والقضية الثانية يقال لها: (**تالي**).

---

(١) وهو ما مرّ ذكره في الفصل الرابع من الدرس الرابع في هذا الكتاب.

[الفصل الثاني]

[أقسام الحكم في القضية الحملية]

(**القضية الحملية**) إمّا موجبة، وهي التي حكم فيها بثبوت شيء لشيءٍ آخر، مثل: (زيد قائم).

وإمّا سالبة، وهي التي حكم فيها بعدم ثبوت شيء لشيءٍ آخر، مثل: (زيد ليس بقائم).

[الفصل الثالث]

[أقسام الموضوع في القضية الحملية]

الموضوع في القضية الحملية على أربعة أقسام هي:

القسم الأوّل: جزئي حقيقي، مثل: (زيد قائم)، وهكذا قضية تسمّى (**شخصية**).

القسم الثاني: كلّي، وكان الحكم **لأفراد** الكلّي **لا** لنفسه، ولكن لم يبيّن أنّ الحكم فيه لتمام أفراده أو لبعضهم، مثل: (الإنسان كاتب)، وهكذا قضية تسمّى (**مهملة**).

القسم الثالث: كلّي، وكان الحكم لنفس الكلّي **لا لأفراده**، مثل: (الإنسان نوع) و(الحيوان جنس) و(**الناطق فصل**)، وهكذا قضية تسمّى (**طبيعية**).

القسم الرابع: كلّي بيّن فيه أنّ الحكم لتمام الأفراد أو لبعضها، مثل: (كل إنسان حيوان) و(بعض الحيوان إنسان)، وهكذا قضية تسمّى (**محصورة**).

[الفصل الرابع]

[القضايا المعتبرة وغير المعتبرة في العلوم]

لا اعتبار للقضايا (**الشخصية**) في العلوم، إذ لا كمال في معرفة الجزئيات لزوالها وعدم ثبوتها، وكذلك (**الطبيعية**)؛ لا يبحث عنها في العلوم لعدم وجود كلّي الإنسان - مثلاً - في الخارج، وإنّما له الوجود الذهني فقط، والموجود من (الإنسان) في الخارج إنّما هو أفراده لا نفس الكلّي، والقضية (**المهملة**) في حكم الجزئية، لأنّها القدر المتيقّن منها.

فانحصرت المعتبرة من القضايا في العلوم بالقضية المحصورة، وهي: إمّا كلّية أو جزئية، وكل واحد منهما إمّا موجبة أو سالبة، فهذه الأربعة تكون هي المعتبرة من القضايا في العلوم.

[الفصل الخامس]

[تقسيم القضية الحملية باعتبار الموضوع والحكم]

(**القضية الحملية**) إن كان موضوعها موجوداً في الذهن فقط، سُمّيت: (**ذهنية**)، مثل: (اجتماع الضدّين محال) فالموضوع وهو (اجتماع الضدّين) لا يوجد إلّا في التصوّر الذهني، إذ لا يمكن اجتماع الضدّين في الخارج.

وإن كان موضوعها موجوداً في الخارج فقط، سُمّيت (**خارجية**)، مثل: (كل مسجد تراه في البلد فقد بناه زيد) فالموضوع وهو (كل مسجد تراه) لا يوجد إلّا في الخارج، إذ لو تصوّرت مسجداً غير ما بناه زيد لم يكن زيد بانيه.

وإن كان الحكم فيها لكل موجود وغير موجود من أفراد الموضوع، سُمّيت القضية: (**حقيقية**)، مثل: (كل إنسان قابل للعلم) فالموضوع وهو (كل إنسان) شامل للأفراد الموجودين، وشامل ـ أيضاً ـ لغير الموجودين من أفراد الإنسان، لأنّ الجميع لهم قابلية العلم.

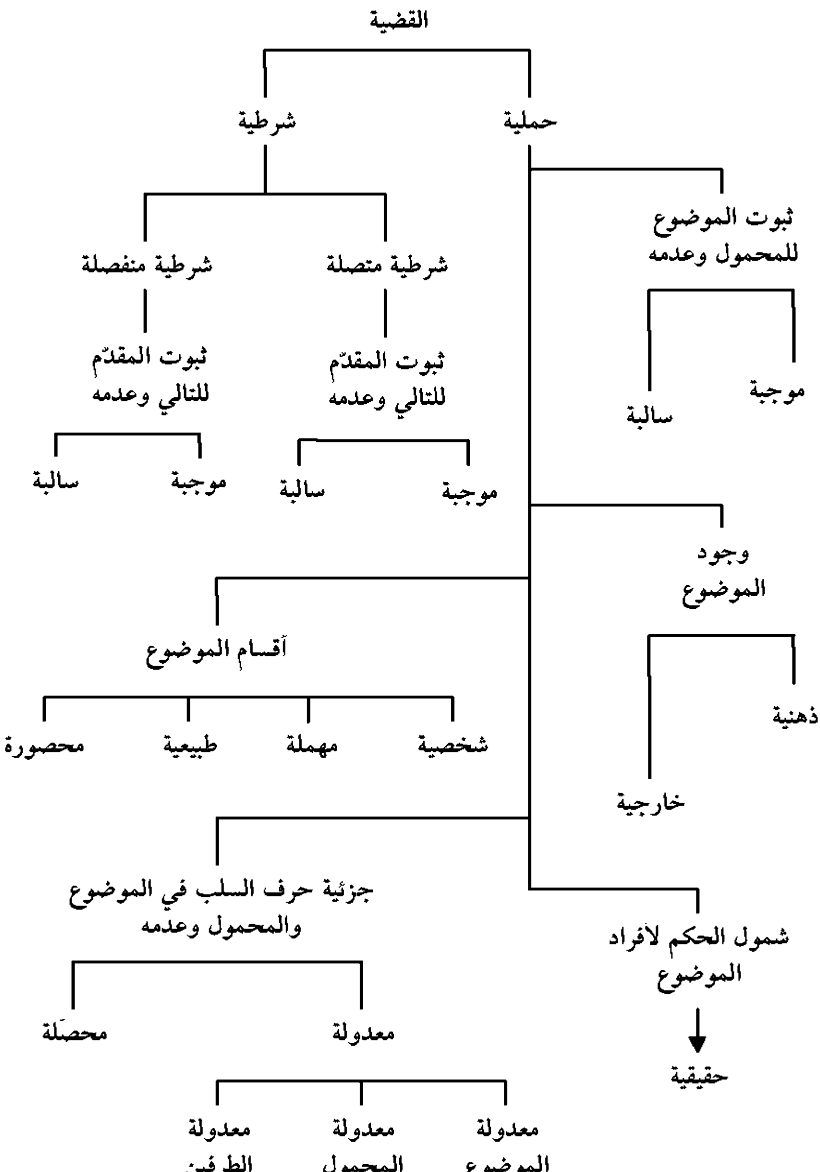
[الفصل السادس]

[القضية المحصّلة والمعدولة]

(**القضية الحملية**) إن لم يكن حرف السلب جزءاً للموضوع، ولا جزءاً للمحمول فيها تسمّى (**محصّلة**) سواء كانت موجبة ولم يكن فيها حرف سلب أصلاً، مثل: (زيد قائم) أم كان فيها حرف سلب لم يكن جزءاً لأحد من طرفيها، مثل: (زيد ليس بقائم) فـ(زيد) موضوع، و(قائم) محمول، و(ليس) حرف سلب لا جزء للموضوع ولا جزء للمحمول.

وإن كان فيها حرف السلب جزءاً، فتسمّى: (**معدولة**)، فإن كان حرف السلب جزءاً للموضوع سُمّيت: (**معدولة الموضوع**)، مثل: (غير الله مخلوق)، وإن كان جزءاً للمحمول سُمّيت: (**معدولة المحمول**)، مثل: (الله غير مخلوق)، وإن كان جزءاً للمحمول وللموضوع ـ معاً ـ سُمّيت: (**معدولة الطرفين**)، مثل: (غير الله غير أزلي).

[مخطّط أقسام القضية]



[خلاصة الدرس الثامن]

١- القضية: هي الخبر، وهي على ثلاثة أقسام: حملية، وشرطية منفصلة، وشرطية متصلة.

٢- القضية الحملية: هي القضية التي نسب فيها وجود شيء إلى شيءٍ آخر، أو عدم نسبته.

٣- يسمّى طرف القضية الأوّل في الحملية: (موضوعاً)، وطرفها الثاني: (محمولاً)، والنسبة بين الموضوع والمحمول: (رابطة).

٤- القضية الشرطية المتصلة: هي التي حكم فيها بوجود النسبة بين قضية وقضية أُخرى على نحو الاتصال، أو عدم وجودها.

٥- القضية الشرطية المنفصلة: هي التي حكم فيها بوجود النسبة بين قضية وقضية أُخرى على نحو الانفصال والتباعد، أو عدم وجودها على نحو التباعد.

٦- تسمّى القضية الأُولى في الشرطية المتصلة والمنفصلة بـ(المقدّم)، والقضية الثانية بـ(التالي).

٧- القضية الحملية إمّا موجبة، وهي: التي تثبت فيها نسبة الموضوع للمحمول، أو سالبة، وهي: التي لا تثبت فيها نسبة الموضوع للمحمول.

٨- ينقسم الموضوع في القضية الحملية إلى:

أ- جزئي حقيقي، والقضية فيه تسمّى: (قضية حقيقية).

ب- كلّي حكمه لأفراد الكلّي لا لنفسه لم يبيّن فيه أنّه لتمام الأفراد، والقضية فيه تسمّى: (قضية مهملة).

ج- كلّي حكمه نفسه، والقضية فيه تسمّى: (قضية طبيعية).

د- كلّي حكمه لتمام الأفراد أو بعضها، والقضية فيه تسمّى: (قضية محصورة).

٩- القضايا: الشخصية والمهملة والطبيعية، غير معتبرة في العلوم.

١٠- ينحصر اعتبار القضايا في العلوم في القضية المحصورة فقط، وهي إمّا موجبة أو سالبة.

١١- القضية الحملية المحصورة إمّا كلّية وإمّا جزئية، وكل منهما إمّا موجب وإمّا سالب.

١٢- القضية الحملية تقسّم باعتبار وجود الموضوع إلى: ذهنية، وخارجية.

١٣- تسمّى القضية الحملية: (قضية حقيقية)، إذا كان الحكم فيها شامل لكل موجود وغير موجود من أفراد موضوعها.

١٤- تسمّى القضية الحملية: (قضية محصّلة)، إذا كان حرف السلب فيها لا جزءاً من الموضوع ولا المحمول، وإن كان جزءاً منهما سُمّيت: (قضية معدولة).

١٥- إن كان حرف السلب في القضية المعدولة جزءاً من الموضوع، تسمّى القضية المعدولة: (معدولة الموضوع)، وإن كان جزءاً من المحمول سُمّيت: (معدولة المحمول)، وإن كان داخل في الموضوع والمحمول فتسمّى: (معدولة الطرفين).

[أسئلة الدرس الثامن]

س١- عرّف القضية واذكر أقسامها؟

س٢- بيّن بإيجاز ما هو المراد بالقضية الحملية؟

س٣- وضّح بإيجاز ما هو المقصود بالقضية الشرطية المتصلة؟

س٤- وضّح بإيجاز ما هو المقصود بالقضية الشرطية المنفصلة؟

س٥- اذكر مسمّى طرفي النسبة في القضية: الحملية؛ الشرطية المتصلة؛ الشرطية المنفصلة؟

س٦- وضّح ما هو المراد بالقضية الموجبة والقضية السالبة؟

س٧- بيّن نوع الموضوع مع ذكر مثال له في القضايا التالية:

(القضية الشخصية؛ القضية المهملة؛ القضية الطبيعية؛ القضية المحصورة)؟

س٨- اذكر القضايا غير المعتبرة في العلوم مع ذكر سبب عدم اعتبارها، وبيّن ما هي القضايا المعتبرة فيها؟

س٩- إلى كم قسم تنقسم القضية الحملية بناءاً على اعتبار وجود الموضوع؟

س١٠- إلى كم قسم تنقسم القضية الحملية بناءاً على اعتبار ثبوت الحكم لجميع أفراد موضوعها الموجودين وغيرهم؟

س١١- متى تسمّى القضية: معدولة؛ محصّلة؟

س١٢- إلى كم قسم تنقسم القضية المعدولة، ولماذا؟

الدرس التاسع

* القضية المطلقة والموجّهة وأقسامها
* مخطّط أقسام القضية الحملية باعتبار جهة نسبة الموضوع إلى المحمول
* تقسيمات القضية الشرطية المتصلة
* تقسيمات القضية الشرطية المنفصلة
* مخطّط تقسيمات القضية الشرطية

[الفصل الأوّل]

[القضية المطلقة والموجّهة وأقسامها]

(**القضية الحملية**) إن لم يبيّن فيها جهة نسبة المحمول إلى الموضوع، تسمّى (**مطلقة**)، مثل: (الإنسان حيوان)، حيث لم يبيّن فيها أنّ ثبوت الحيوانية للإنسان أبدي، أو في بعض الأوقات، أو غير ذلك.

وإن بيّن فيها جهة النسبة سُمّيت: (**موجّهة**) وأهم أقسامها ثمانية:

القسم الأوّل: (الضرورية المطلقة): وهي التي كان المحمول فيها ضرورياً للموضوع ما دام ذات الموضوع موجود، مثل: (كل إنسان حيوان بالضرورة)، فإنّ الإنسان مهما وجد فهو حيوان.

القسم الثاني: (المشروطة العامّة): وهي التي كان المحمول فيها ضرورياً للموضوع ـ لا دائماً ـ بل ما دام الوصف موجوداً، مثل: (كل إنسان متحرّك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً)، فإنّ تحرّك الأصابع حال وصف الكتابة ضروري للإنسان.

القسم الثالث: (الوقتية المطلقة): وهي التي كان المحمول فيها ضرورياً للموضوع في وقت معيّن، مثل: (كل إنسان محمرّ الوجه بالضرورة وقت الغضب)، فإنّ صيرورة الوجه أحمر ضرورية للإنسان في حال الغضب.

القسم الرابع: (المنتشرة المطلقة): وهي التي كان المحمول فيها ضرورياً للموضوع في وقت غير معيّن، مثل: (كل إنسان متنفّس بالضرورة وقتاً ما)، فإنّ تنفس الإنسان في وقت غير معيّن ضروري للإنسان.

القسم الخامس: (الدائمة المطلقة): وهي التي كان المحمول فيها دائماً ما دام ذات الموضوع موجود، مثل: (كل فلك متحرّك بالدوام)، فإنّ التحرّك دائمي للفلك، والفرق بين (الضرورة) وبين (الدوام) أنّ المحمول الضروري لا يمكن عدمه مع وجود الموضوع، فمثلاً: لا يمكن وجود إنسان مع عدم كونه حيواناً، أو وجود الكتابة مع عدم تحرّك الأصابع، وهكذا.

أمّا المحمول الدائمي فيمكن عدمه مع وجود الموضوع ـ وإن كان ذلك غير واقع، ولن يقع ـ فالفلك لا يخرج عن كونه فلكاً إذا وقف ولم يتحرّك.

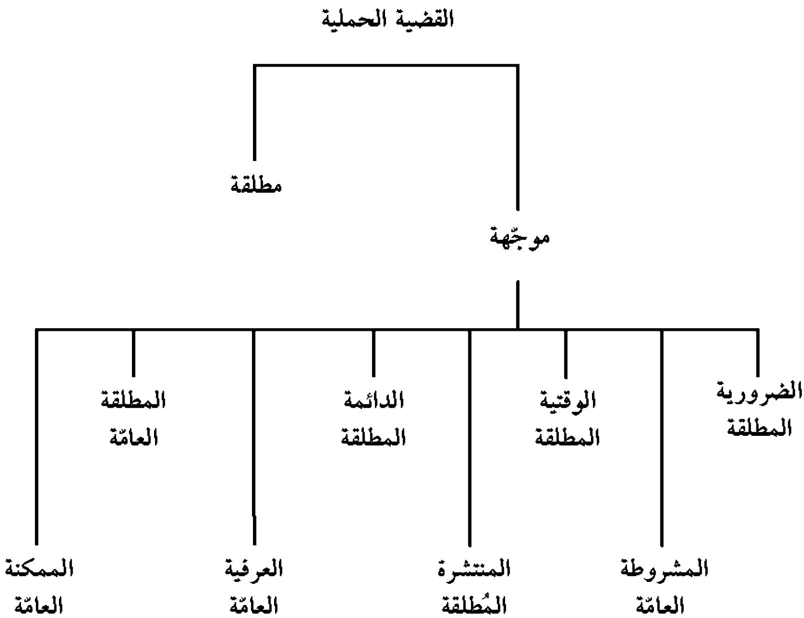
القسم السادس: (العرفية العامّة): وهي التي كان المحمول فيها ثابتاً للموضوع دائماً ما دام الوصف، مثل: (كل إنسان متحرّك الدم بالدوام ما دام حياً)، فدوام تحرّك الدم ثابت للإنسان ما دام وصف الحياة موجوداً.

القسم السابع: (المطلقة العامّة): وهي التي كان المحمول فيها ثابتاً للموضوع بالفعل، أي: في أحد الأزمنة الثلاث(الماضي ـ والحال ـ والمستقبل)، مثل: (كل إنسان ماشٍ بالفعل)، أي: في أحد الأزمنة الثلاث.

القسم الثامن: (الممكنة العامّة): وهي التي كانت دالة على أنّ الطرف المقابل للقضية غير ضروري، مثل: (كل إنسان كاتب بالإمكان العام)، يعني: أنّ عدم الكتابة ـ وهو الطرف المقابل للكتابة ـ ليس ضرورياً للإنسان.

[مخطّط أقسام القضية الحملية]

[باعتبار جهة نسبة الموضوع إلى المحمول]



[الفصل الثاني]

[تقسيمات القضية الشرطية المتصلة]

القضية (**الشرطية المتصلة**): وهي التي حكم فيها بوجود النسبة بين قضية وقضية أُخرى على نحو الاتصال، أو بسلب النسبة بينهما على نحو الاتصال، فإن كانت النسبة أو سلب النسبة ضرورية، سُمّيت: (**لزومية**)، مثل: (إن طلعت الشمس فالنهار موجود) و(ليس كذلك إن طلعت الشمس كان الليل موجوداً)، فطلوع الشمس ووجود النهار النسبة بينهما ضرورية بحيث لا ينفكّ أحدهما عن الآخر، وطلوع الشمس ووجود الليل سلب النسبة بينهما ضروري، إذ لا يمكن اجتماعهما بأن تطلع الشمس ويكون الليل موجوداً.

وإن كان وجود النسبة أو سلب النسبة غير ضروري، سُمّيت القضية: (**اتفاقية**)، مثل: (إن جاء زيد جاء عمرو) أو (ليس كذلك إذا جاء زيد أن يجيء جعفر). فالنسبة بين مجيء زيد ومجيء عمرو ليست ضرورية، بحيث لا يمكن أن ينفكّ أحدهما عن الآخر، وإنّما هو اتفاق، وكذلك عدم النسبة بين مجيء زيد ومجيء جعفر ليست ضرورية، بحيث لا يمكن أن يجتمعا وإنّما هو اتفاق، فمن الممكن ـ غير المحال ـ أن يجيء زيد دون عمرو أو يجيء عمرو دون زيد، كما أنّ من الممكن ـ غير المحال ـ أن يجيء زيد وجعفر معاً.

[الفصل الثالث]

[تقسيمات القضية الشرطية المنفصلة]

والقضية (**الشرطية المنفصلة**): وهي التي حكم فيها بوجود نسبة التباعد بين قضية وقضية أُخرى، أو بسلب نسبة التباعد بينهما، فإن كانت نسبة التباعد أو سلب نسبة التباعد من باب الاتفاق سُمّيت: (**اتفاقية**)، مثل: (في الدار إمّا زيد وإمّا جعفر) و(ليس كذلك أن يكون في الدار إمّا زيد أو عمرو) فعدم اجتماع زيد وجعفر ـ معاً ـ في الدار اتفاقي، وعدم افتراق زيد وعمرو ـ أيضاً ـ من باب الاتفاق، إذ ليس من المحال اجتماع زيد وجعفر، كما ليس محالاً افتراق زيد عن عمرو، وإن كانت نسبة التباعد بين القضيتين أو سلبها ضرورية، بحيث يمتنع غير ذلك سُمّيت القضية: (**عنادية**) وهذه ثلاثة أنواع:

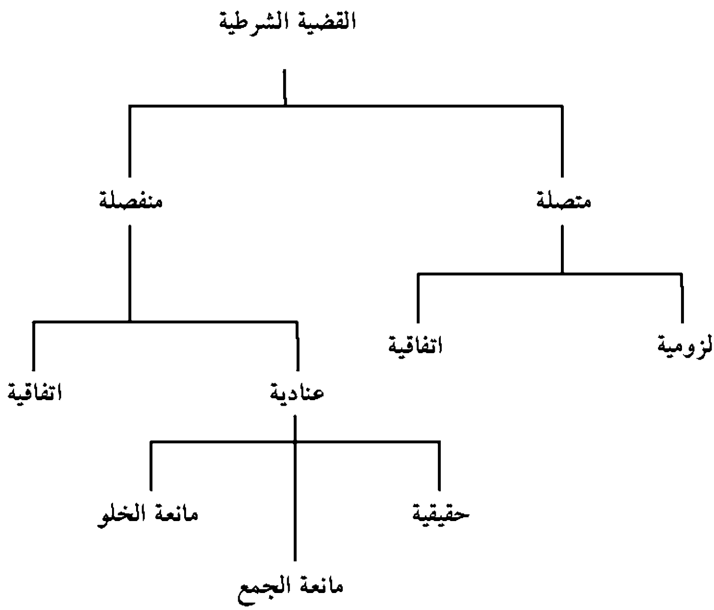
النوع الأوّل: (الحقيقة): وهي المنفصلة التي كان الانفصال فيها في الوجود والعدم، بحيث لا يوجدان معاً، ولا يعدمان معاً، مثل: (العدد إمّا زوج وإمّا فرد) حيث لا يمكن أن يكون زوجاً وفرداً، ولا يمكن أن لا يكون زوجاً ولا فرداً، بل لابدّ أن يكون أحدهما.

النوع الثاني: (مانعة الجمع): وهي المنفصلة التي كان الانفصال فيها في الوجود فقط، يعني: كان من المحال اجتماعهما ولكن أمكن انعدامهما، مثل: (هذا الشيء إمّا شجر أو حَجر) حيث لا يمكن أن يكون شجراً وحَجراً، ولكن يمكن أن لا يكون شجراً ولا حَجراً، بأن يكون إنساناً مثلاً.

النوع الثالث: (مانعة الخلو): وهي المنفصلة التي كان الانفصال فيها في

العدم فقط، يعني: كان انعدامهما محالاً، ولكن أمكن اجتماعهما، مثل: (زيد إمّا في الماء وإمّا أن لا يغرق) حيث لا يمكن أن لا يكون زيد في الماء ويغرق، إذ لا يغرق الشخص في غير الماء، ولكن يمكن اجتماعهما بأن يكون زيد في الماء ولا يغرق، لعلمه بالسباحة.

[مخطّط تقسيمات القضية الشرطية]



[خلاصة الدرس التاسع]

١- القضية المطلقة: هي القضية الحملية التي لم يبيّن فيها جهة نسبة المحمول إلى الموضوع.

٢- القضية الموجّهة: هي القضية الحملية التي يبيّن فيها جهة نسبة المحمول إلى الموضوع.

٣- تنقسم القضية الحملية الموجّهة إلى:

أ- الضرورية المطلقة: وهي التي كان المحمول فيها ضرورياً للموضوع ما دام ذات الموضوع موجوداً.

ب- المشروطة العامّة: وهي التي كان المحمول فيها ضرورياً للموضوع ـ لا دائماً ـ بل ما دام الوصف موجوداً.

ج- الوقتية المطلقة: وهي التي كان المحمول فيها ضرورياً للموضوع في وقت معيّن.

د- المنتشرة المطلقة: وهي التي كان المحمول فيها ضرورياً للموضوع في وقت غير معيّن.

هـ- الدائمة المطلقة: وهي التي كان المحمول فيها دائماً ما دام ذات الموضوع موجوداً.

و- الممكنة العامّة: وهي التي كانت دالة على أنّ الطرف المقابل للقضية غير ضروري.

ز- المطلقة العامّة: وهي التي كان المحمول فيها ثابتاً للموضوع بالفعل، أي: في أحد الأزمنة الثلاث (الماضي ـ والحال ـ والمستقبل).

ح - العرفية العامّة: وهي التي كان المحمول فيها ثابتاً للموضوع دائماً ما دام الوصف.

٤- تنقسم القضية الشرطية المتصلة إلى: لزومية واتفاقية.

٥- إن كان سلب النسبة أو عدمها في القضية الشرطية المتصلة ضرورياً، سُمّيت القضية: (لزومية)، وإن لم يكن كذلك، سُمّيت القضية: (اتفاقية).

٦- في القضية الشرطية المنفصلة إن كان إثبات نسبة التباعد أو سلبها من باب الاتفاق، سُمّيت القضية: (اتفاقية).

٧- في القضية الشرطية المنفصلة إن كان إثبات نسبة التباعد أو سلبها ضرورياً بحيث يمتنع غير ذلك، سُمّيت القضية: (عنادية).

٨- تنقسم القضية العنادية إلى: الحقيقية، ومانعة الخلو، ومانعة الجمع.

٩- القضية الحقيقية: هي القضية المنفصلة التي كان الانفصال فيها في الوجود والعدم، بحيث لا يوجدان معاً ولا يعدمان معاً.

١٠- مانعة الخلو: هي القضية المنفصلة التي كان الانفصال فيها في العدم فقط، يعني: كان انعدامهما محالاً، ولكن أمكن اجتماعهما.

١١- مانعة الجمع: هي القضية المنفصلة التي كان الانفصال فيها في الوجود فقط، يعني: كان من المحال اجتماعهما ولكن أمكن انعدامهما.

[أسئلة الدرس التاسع]

س١- عرّف كل من: (القضية المطلقة؛ القضية الموجّهة)؟

س٢- ماذا تسمّى القضية التي كان المحمول فيها ضرورياً للموضوع مع ثبوت ذات الموضوع؟

س٣- ما هو المراد بالقضية: (المشروطة العامّة؛ الوقتية المطلقة؛ المنتشرة المطلقة)؟

س٤- ماذا تسمّى القضية في كل من الأمثلة التالية:

(كل فلك متحرّك بالدوام، كل إنسان متحرّك الدم بالدوام ما دام حياً)؟

س٥- ما الفرق بين القضية الحملية الموجّهة: (المطلقة العامّة) والحملية الموجّهة: (الممكنة العامّة)؟

س٦- مثّل لكل مما يلي من القضايا: أ- القضية اللزومية؟ ب- القضية الاتفاقية؟

س٧- بيّن في أي القضايا يكون إثبات النسبة أو سلبها ضرورياً، وفي أيّها غير ضروري؟

س٨- وضّح بإيجاز مع ذكر أمثلة ما هو المراد: في الشرطية المنفصلة بالقضية الاتفاقية، وما هو المراد: بالقضية العنادية؟

س٩- ما هي أقسام القضية العنادية؟

س١٠- وضّح ما هو المراد بـ(القضية الحقيقية)؛ (مانعة الخلو)؛ (مانعة الجمع)؟

الدرس العاشر

* العكس المستوي
* التناقض
* مخطّط شروط التناقض في القضايا الحملية والشرطية
* التناقض في القضايا الشرطية المنفصلة والمتصلة
* عكس النقيض

[الفصل الأوّل]

[العكس المستوي]

(**العكس المستوي**): هو تبديل طرفي القضية بجعل الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً في القضية الحملية.

ويشترط أن يكون العكس كالأصل في الإيجاب والسلب والصدق والكذب، فإن كان الأصل موجباً أو كان سالباً، أو كان صدقاً أو كان كذباً، لزم كون العكس مثله.

ولذا فإنّ عكس (الموجبة الكلّية) يكون (موجبة جزئية)، فمثل: (كل إنسان حيوان) عكسه: (بعض الحيوان إنسان) إذ لو كان العكس موجبة كلّية كان كذباً، لأنّه يصير (كل حيوان إنسان) وهكذا كذب.

وعكس (الموجبة الجزئية) يكون (موجبة جزئية)، فمثل: (بعض الإنسان أبيض) عكسه: (بعض الأبيض إنسان).

وعكس (السالبة الكلّية) يكون (سالبة كلّية)، فمثل: (لا شيء من الإنسان بحَجر) عكسه: (لا شيء من الحَجر بإنسان).

والسالبة الجزئية لا عكس لها، إذ في عكس: (ليس بعض الحيوان بإنسان) لو قلنا: (ليس بعض الإنسان بحيوان) كان العكس كذباً.

هذا في عكس القضايا الحملية.

أمّا العكس للقضايا الشرطية فهو أيضاً كذلك بجعل المقدّم تالياً والتالي مقدّماً، بحيث يكون العكس مثل الأصل في الإيجاب والسلب والصدق

والكذب.

فـ(الموجبة الكلّية) يكون عكسها (موجبة جزئية)، فمثل: (كلّما كانت الشمس طالعة فغرفتنا مضيئة) يكون عكسه: (في بعض أوقات كون غرفتنا مضيئة تكون الشمس طالعة) إذ لو كان العكس موجبة كلّية كان كاذباً، لأنّه يصير: (كلّما كانت غرفتنا مضيئة فالشمس طالعة) وهذا غير صحيح، إذ قد تكون الغرفة مضيئة بالكهرباء في الليل مع أنّ الشمس غير طالعة.

وعكس (الموجبة الجزئية) يكون (موجبة جزئية)، فمثل: (بعض أوقات كون الشيء إنساناً يكون أبيض) عكس: (بعض أوقات كون الشيء أبيض يكون إنساناً).

وعكس (السالبة الكلّية) يكون (سالبة كلّية)، فمثل: (كلّما كان الشيء إنساناً فليس بحَجر) عكسه: (كلّما كان الشيء حَجراً فليس بإنسان).

و(السالبة الجزئية) لا عكس لها، إذ مثل: (ليس بعض أوقات كون الغرفة مضيئة الشمس طالعة) لو قلنا في عكسه: (ليس بعض أوقات كون الشمس طالعة الغرفة مضيئة) كان العكس كذباً.

وأمّا العكس للحمليات الموجّهة فنرجيء الكلام عنه إلى الكتب المفصّلة.

[الفصل الثاني]

[التناقض]

(**التناقض**): هو اختلاف القضيتين بحيث يلزم من صدق إحداهما كذب الأُخرى، يعني: لا تكونان صادقتين، ولا تكونان كاذبتين بل تكون إحداهما صادقة والأُخرى كاذبة، وله شرطان:

(**الشرط الأوّل**): أن تكون القضيتان متحدتين في ثمانية أُمور:

الأمر الأوّل: (الموضوع) بأن يكون الموضوع فيهما شيئاً واحداً، فمثل: (الإنسان ناطق) مع (الفرس ليس بناطق) ليس تناقضاً، إذ الموضوع في إحداهما (الإنسان) وفي الأُخرى (الفرس) وهما شيئان لا شيء واحد.

الأمر الثاني: (المحمول) بأن يكون المحمول فيهما شيئاً واحداً، فمثل: (الإنسان ناطق) مع (الإنسان ليس بصاهل) ليس تناقضاً، إذ المحمول في إحداهما (ناطق) وفي الأُخرى (صاهل) وهما شيئان لا شيء واحد.

الأمر الثالث: (الزمان) بأن يكون الزمان فيهما واحداً، فمثل: (القمر منخسف وقت الحيلولة) مع (ليس القمر بمنخسف وقت التربيع) ليس تناقضاً إذ الزمان فيهما ليس واحداً.

الأمر الرابع: (المكان) بأن يكون المكان فيهما واحداً، فمثل: (زيد قائم في الدار) مع (زيد ليس بقائم في السوق) ليس تناقضاً إذ المكان فيهما ليس واحداً.

الأمر الخامس: (الشرط) بأن يكون الشرط فيهما واحداً، فمثل: (زيد يجب إكرامه إن جاء) مع (زيد لا يجب إكرامه إن لم يجيء) ليس تناقضاً، إذ الشرط فيهما ليس واحداً.

الأمر السادس: (الإضافة) يعني النسبة: بأن تكون النسبة فيهما واحدة، فمثل: (زيد أعلم أهل العراق) مع (زيد ليس أعلم أهل اليمن) ليس تناقضاً، لأنّ الإضافة فيهما ليست واحدة، وإنّما الأعلمية في الأُولى بالنسبة والإضافة إلى أهل العراق، وفي الثانية بالنسبة والإضافة إلى أهل اليمن.

الأمر السابع: (الكل والجزء) بأن يكون الحكم فيهما إمّا على الكل، وإمّا

على الجزء لا أن يكون الحكم في إحداهما على الكل وفي الأُخرى على الجزء، فمثل: (زيد أبيض أسنانه) مع (زيد ليس بأبيض كله) ليس تناقضاً.

الأمر الثامن: (القوة والفعل) بأن يكون الحكم فيهما بالقوة، أو يكون الحكم فيهما بالفعل، لا أن يكون الحكم في إحداهما بالقوة وفي الأُخرى بالفعل، فمثل: (زيد عالم بالقوة) مع (زيد ليس بعالم بالفعل) ليس تناقضاً، إذ الحكم في إحداهما بالفعل وفي الأُخرى بالقوة.

(**الشرط الثاني**): أن تكون القضيتان مختلفتين من ثلاثة أُمور:

الأمر الأوّل: في (الكم) يعني: الكلّية والجزئية، إذ لو اتفقا في ذلك أمكن كذبهما معاً، مثل: (كل حيوان إنسان) مع (لا شيء من الحيوان بإنسان) فإنّهما ليستا متناقضتين، إذ في التناقض يجب صدق إحداهما مع كذب الأُخرى.

الأمر الثاني: في (الكيف) أي: الإيجاب والسلب، بأن تكون إحدى القضيتين موجبة والأُخرى سالبة، حتى يصدق (التناقض) إذ لو كانتا ـ معاً ـ موجبتين أو كانتا ـ معاً ـ سالبتين أمكن صدقهما معاً، أو كذبهما معاً، وفي التناقض يجب صدق إحداهما وكذب الأُخرى.

مثال الموجبتين الصادقتين معاً: (كل إنسان حيوان) و(بعض الإنسان حيوان).

ومثال الموجبتين الكاذبتين معاً: (كل إنسان حَجر) و(بعض الإنسان حَجر).

ومثال السالبتين الصادقتين معاً: (لا شيء من الإنسان بحَجر) و(ليس بعض الإنسان حَجراً).

ومثال السالبتين الكاذبتين معاً: (لا شيء من الإنسان بحيوان) و(ليس بعض الإنسان حيواناً).

الأمر الثالث: في (الجهة) ـ إذا كانت القضيتان موجهتين ـ.

وحيث إنّ البيان تفصيلاً لا يليق بهذا المختصر، نرجئ ذلك إلى الكتب المفصّلة.

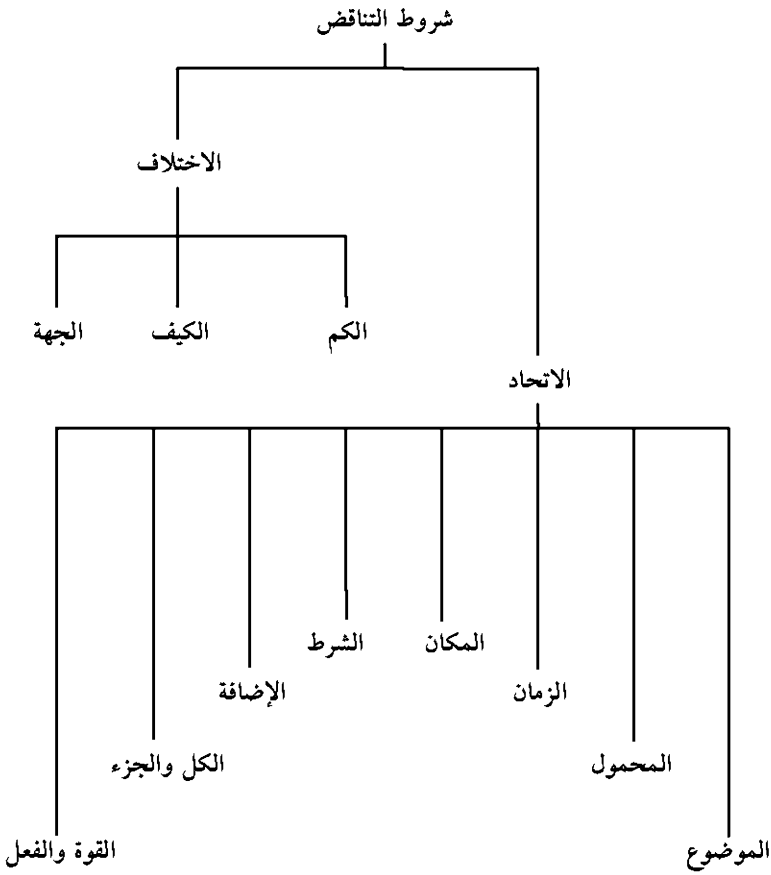
إذن، فالموجبة الكلّية نقيضها سالبة جزئية، مثل: (كل إنسان حيوان) مع (ليس بعض الإنسان بحيوان).

والموجبة الجزئية نقيضها سالبة كلّية، مثل: (بعض الحيوان إنسان) مع (لا شيء من الحيوان بإنسان).

والسالبة الكلّية نقيضها موجبة جزئية، مثل: (لا شيء من الإنسان بحَجر) مع (بعض الإنسان بحَجر).

والسالبة الجزئية نقيضها موجبة كلّية، مثل: (ليس بعض الحيوان بإنسان) مع (كل حيوان إنسان).

[مخطّط شروط التناقض في القضايا الحملية والشرطية]



[الفصل الثالث]

[التناقض في القضايا الشرطية المتصلة والمنفصلة]

التناقض في القضايا الشرطية (المتصلة) أو (المنفصلة) يكون بمثل ما كان في القضايا (الحملية) فيشترط فيه اتحاد القضيتين المتناقضتين في ثمانية أُمور، واختلافهما في ثلاثة أُمور.

أمّا الشرطية المتصلة، فمثل: (كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) نقيض لمثل: (ليس في بعض أوقات كون الشمس طالعة النهار موجوداً).

وأمّا الشرطية المنفصلة، فمثل: (كلّما كان الشيء عدداً فهو إمّا زوج وإمّا فرد) نقيض لمثل: (ليس بعض أوقات كون الشيء عدداً أن يكون إمّا زوجاً وإمّا فرداً).

[الفصل الرابع]

[عكس النقيض]

(عكس النقيض) ـ كما فسّره قدماء المنطقيين ـ: هو جعل نقيض المحمول في مكان الموضوع، وجعل نقيض الموضوع في مكان المحمول، بحيث يوافق (عكس النقيض) مع (الأصل) في الصدق والكذب، وفي الإيجاب والسلب.

فمثلاً: (كل إنسان حيوان) يكون عكس نقيضه: (كل لا حيوان لا إنسان) فـ(لا حيوان) الذي هو نقيض المحمول في (الأصل) جعلناه موضوعاً، و(لا إنسان) الذي هو نقيض الموضوع في (الأصل) جعلناه محمولاً.

وهكذا الحال في (عكس النقيض) للقضايا الشرطية، فهو يكون بجعل نقيض المقدّم تالياً ونقيض التالي مقدّماً، فمثل: (كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) يكون عكس نقيضه: (كلّما لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة) فـ(لم يكن النهار موجوداً) الذي هو نقيض التالي في (الأصل) جعلناه هنا مقدّماً، و(لم تكن الشمس طالعة) الذي هو نقيض المقدّم (في الأصل) جعلناه هنا تالياً.

[خلاصة الدرس العاشر]

١- العكس المستوي: هو تبديل طرفي القضية بجعل الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً في القضية الحملية.

٢- يشترط في العكس المستوي للقضية الحملية: أن يكون العكس كالأصل في الإيجاب والسلب والصدق والكذب.

٣- تعكس القضايا الحملية عكساً مستوياً كالآتي:

ت	الحملية الأصلية	الحملية المعكوسة
١	الموجبة الكلّية	موجبة جزئية
٢	الموجبة الجزئية	موجبة جزئية
٣	السالبة الكلّية	سالبة كلّية
٤	السالبة الجزئية	لا عكس لها

٤- العكس المستوي في القضايا الشرطية: هو تبديل طرفي القضية بجعل المقدّم تالياً والتالي مقدّماً، بحيث يكون العكس كالأصل في الإيجاب والسلب والصدق والكذب معاً.

٥- تعكس القضايا الشرطية عكساً مستوياً كالآتي:

ت	الشرطية الأصلية	الشرطية المعكوسة
١	الموجبة الكلّية	موجبة جزئية
٢	الموجبة الجزئية	موجبة جزئية
٣	السالبة الكلّية	سالبة كلّية
٤	السالبة الجزئية	لا عكس لها

٦- التناقض: هو اختلاف القضيتين بحيث يلزم من صدق إحداهما كذب الأُخرى.

٧- يشترط في التناقض أن يكون:

أوّلاً: متحداً في: الموضوع، والمحمول، والزمان، والمكان، والشرط، والإضافة (أي: النسبة فيهما واحدة)، الكل والجزء في الحكم، القوة والفعل.

ثانياً: الاختلاف في: الكم والكيف والجهة.

٨- المراد بالكم: الكلّية والجزئية، والكيف: الإيجاب والسلب، الجهة: يطلب في المتجهات.

٩- شروط التناقض في القضايا الشرطية المتصلة والمنفصلة هي ذات شروط التناقض في القضايا الحملية.

١٠- عكس النقيض فسّره قدماء المنطقيين: بأنّه جعل نقيض المحمول في مكان الموضوع، وجعل نقيض الموضوع في مكان المحمول بحيث يوافق (عكس النقيض) مع (الأصل) في الصدق والكذب، وفي الإيجاب والسلب، وكذا في عكس النقيض في القضايا الشرطية.

[أسئلة الدرس العاشر]

س١- عرّف العكس المستوي، وبيّن ما هو شرطه؟

س٢- اذكر العكس المستوي للقضايا التالية:

(كل إنسان حيوان؛ بعض الإنسان أبيض؛ لا شيء من الإنسان بحَجر؛ ليس بعض الحيوان بإنسان)؟

س٣- ما هو الشرط في العكس المستوي للقضايا الشرطية؟

س٤- اعكس القضايا الشرطية التالية عكساً مستوياً:

أ- كلّما كانت الشمس طالعة فغرفتنا مضيئة؟

ب- بعض أوقات كون الشيء إنساناً يكون أبيضاً؟

ج- كلّما كان الشيء إنساناً فليس بحَجر؟

د- ليس لبعض أوقات كون الغرفة مضيئة الشمس طالعة؟

س٥- بيّن ما هو المراد بالتناقض مع ذكر مثال له؟

س٦- بيّن ما هي شروط حدوث التناقض مع ذكر مثال لكل منها؟

س٧- بيّن ما هي الشروط اللازم توفّرها لحصول التناقض في القضايا الشرطية المتصلة والمنفصلة؟

س٨- ما هو تفسير العكس المستوي لدى قدماء المنطقيين؟

س٩- هل يوجد فرق بين القضايا الحملية والقضايا الشرطية في عكس النقيض؟

س١٠- مثّل لعكس النقيض في القضايا الحملية والشرطية بكلا قسميها؟

موجز

مباحث الاستدلال

الدرس الحادي عشر

* أقسام الحجّة
* الاستقراء
* التمثيل
* أقسام القياس
* القياس الاقتراني

[الفصل الأوّل]

[أقسام الحجّة]

(**الحجّة**): وهي التصديقات المعلومة التي توصل إلى تصديقٍ مجهول، كما مر في الفصل [الخامس من الدرس الأوّل في هذا الكتاب، وهي] على ثلاثة أقسام: (الاستقراء) و(التمثيل) و(القياس).

(**الاستقراء**): هو الاستدلال من حال الجزئيات على حال الكلّي، بمعنى: أن يتفحّص في الجزئيات فيرى في كلّها شيء مخصوص، فيستدل من ذلك على أنّ (الكلّي) فيه هذا الشيء المخصوص، مثل: ما لو تفحّصنا أفراد (الإنسان) فرأيناهم ينمون ويكبرون شيئاً فشيئاً، فنستدل من ذلك على أنّ (الإنسان) الكلّي نامي.

(**التمثيل**): هو الاستدلال على حال (الجزئي) من حال (جزئي) آخر، مثل: (الجرّي حلال)، لأنّه مثل: السمك، والسمك حلال.

(**القياس**) **ـ عند أهل المنطق ـ**: هو الاستدلال من حال (الكلّي) على حال (الجزئي)، مثل: (زيد حيوان ناطق) لأنّه جزئي للإنسان، والإنسان حيوان ناطق.

[الفصل الثاني]

[الاستقراء]

(**الاستقراء**) على قسمين:

القسم الأوّل: الاستقراء التام: وهو تفحّص حال جميع الجزئيات بلا

استثناء، وهذا يفيد القطع واليقين، كما لو تفحّصنا حال جميع أفراد (الإنسان) فرأيناها تنمو، فيحصل لنا العلم بأنّ (الإنسان) نامي.

القسم الثاني: الاستقراء الناقص: وهو تفحّص حال بعض الجزئيات، وهذا لا يفيد القطع، بل غاية ما يمكن أنّه يفيد الظن، كما لو تفحّصنا حال كثير من أفراد الحيوانات المتنوعة فرأيناها ـ حال الأكل ـ تحرك فكها الأسفل فقط، فيحصل الظن بأنّ جميع الحيوانات كذلك، [وسبب إفادة الظن هو: أنّ] الحكم على الكل قد لا يكون صحيحاً [لخروج بعض الأفراد منه] كما في هذا المثال: (التمساح) فإنّه يحرّك فكّه الأعلى فقط في حال الأكل.

[الفصل الثالث]

[التمثيل]

(**التمثيل**) له أربعة أركان:

الركن الأوّل: (الأصل)؛

الركن الثاني: (الفرع)؛

الركن الثالث: (الجامع)؛

الركن الرابع: (الحكم)، مثل: (النبيذ حرام، لأنّ الخمر حرام، وعلة حرمة الخمر هي الإسكار، وهو موجود في النبيذ) فـ(الخمر) هو الأصل، و(النبيذ) هو الفرع، (والإسكار) هو الجامع، و(الحرمة) هي الحكم.

والتمثيل إنّما يكون سبباً لإثبات الحكم في الفرع فيما علم علة الحكم في الأصل، وعلم وجود تلك العلة في الفرع، وعلم عدم المانع ـ في الفرع ـ عن ثبوت حكم الأصل له.

أمّا إذا كان أحد هذه الشروط الثلاثة مفقوداً، بأن لم يعلم علة الحكم في الأصل، أو لم يعلم وجود تلك العلة في الفرع، أو لم يعلم عدم المانع في الفرع عن ثبوت حكم الأصل له، فليس التمثيل صحيحاً، ولا يكون سبباً لتعدّي الحكم من الأصل إلى الفرع، وسمّي في (الفقه) و(الأُصول) قياساً محرّماً في الشريعة الإسلامية.

[الفصل الرابع]

[أقسام القياس]

(**القياس**) على ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: (القياس الاستثنائي): وهو الذي ذكر في مقدّماته نفس النتيجة، أو نقيض النتيجة، أي (سلبها)، مثل:

١- (إن كان هذا إنساناً)

٢- (فهو حيوان)

٣- (لكنّه إنسان)

النتيجة: (فهو حيوان)

فالنتيجة قد صرّح بنفسها في المقدّمة الثانية [من المثال].

ومثل:

١- (إن كان هذا إنساناً)

٢- (فهو حيوان)

٣- (لكنه ليس بحيوان)

النتيجة: (فهو ليس بإنسان).

فالنتيجة قد صرّح بنقيضها وهو: (هذا إنسان) في المقدّمة الأُولى [من المثال].

وإنّما سمّي هذا القياس بـ(الاستثنائي) لاشتماله على أداة الاستثناء وهي (لكن).

القسم الثاني: (القياس الاقتراني): وهو الذي لم يذكر في مقدّماته نفس النتيجة، ولا نقيضها، مثل:

١- (هذا إنسان).

٢- (وكل إنسان جسم).

النتيجة: (فهذا جسم).

فالنتيجة لم تذكر هي ولا نقيضها في المقدّمتين.

وإنّما سمّي هذا القياس بـ(الاقتراني) لاشتماله على (واو) الجمع بين المقدّمتين.

القسم الثالث: (قياس المساواة)، وهو مثل: (زيد مساو ـ في الطول ـ لعمرو) و(عمرو مساو ـ في الطول ـ لباقر) ينتج: (زيد مساو ـ في الطول ـ لباقر) وتسمية (قياس المساواة) ليس إلّا تسمية بأوّل مثال مثّل له وكان فيه لفظ (مساو) وإلّا فهو يجري في غير التساوي أيضاً، كما سيأتي في فصل [قياس المساواة].

[الفصل الخامس]

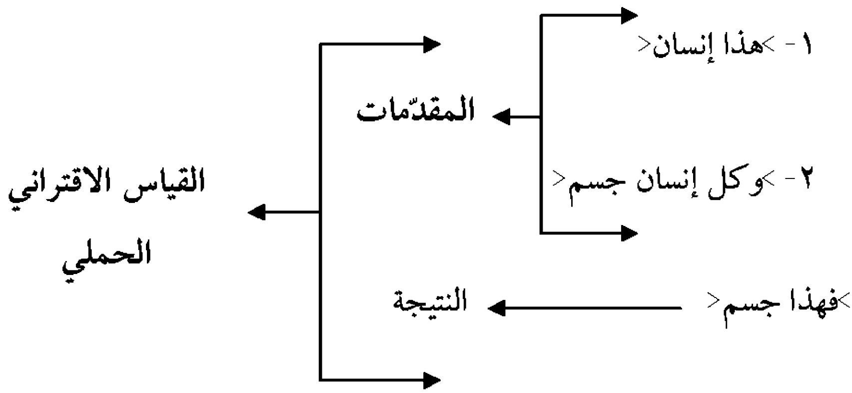
[القياس الاقتراني]

(**القياس الاقتراني**) على قسمين:

القسم الأوّل: الحملي: وهو المركّب من القضايا الحملية فقط.

القسم الثاني: الشَّرطي: وهو المركّب من القضايا الشرطية أو الشرطية والحملية، ولأجل الاختصار وبُعد (الشرطي) عن ذهن المبتديء نقتصر بذكر (الحملي) فقط.

و(القياس الاقتراني الحملي)، مثل:



فهذا القياس مشتمل على مقدّمتين:

المقدّمة الأُولى: (هذا إنسان)، وتسمّى (الصغرى).

والمقدّمة الثانية: (كل إنسان جسم)، وتسمّى (الكبرى).

وهاتان المقدّمتان مشتملتان على ثلاث كلمات تسمّى (الحدود) وهي: (هذا) و(إنسان) و(جسم).

فالكلمة التي في المقدّمة الأُولى فقط ـ أعني: (هذا) تسمّى (الأصغر).

والكلمة التي في المقدّمة الثانية فقط ـ أي: (جسم) ـ تسمّى (الأكبر).

والكلمة التي تكررت في المقدّمتين ـ أي: (إنسان) ـ تسمّى (الأوسط).

وفي نتيجة القياس يسقط (الأوسط) ويصير (الأصغر) موضوعاً و(الأكبر) محمولاً، كما في المثال السابق، فإنّ النتيجة (هذا جسم) ليس فيه (الأوسط) وهو الإنسان، وإنّما فيه (هذا) و(جسم) والأوّل (أصغر) والثاني (أكبر).

[خلاصة الدرس الحادي عشر]

١- الحجّة هي: التصديقات المعلومة التي توصل إلى تصديق مجهول، وهي على ثلاثة أقسام: (الاستقراء) و(التمثيل) و(القياس).

٢- الاستقراء هو: الاستدلال من حال (الجزئيات) على حال (الكلّي).

٣- التمثيل هو: الاستدلال على حال (الجزئي) من حال (جزئي) آخر.

٤- القياس عند أهل المنطق هو: الاستدلال من حال (الكلّي) على حال (الجزئي).

٥- ينقسم الاستقراء إلى:

أ- الاستقراء التام، وهو تفحّص حال جميع الجزئيات بلا استثناء، ويفيد القطع واليقين.

ب- الاستقراء الناقص، وهو تفحّص حال بعض الجزئيات، ولا يفيد القطع، بل غاية ما يمكن أنّه يفيد الظن.

٦- للتمثيل أربعة أركان، هي: (الأصل) و(الفرع) و(الجامع) و(الحكم).

٧- يكون التمثيل سبباً لإثبات الحكم في الفرع إذا توفّرت فيه الشروط التالية:

أ- فيما علم علة الحكم في الأصل.

ب- وعلم وجود تلك العلة في الفرع.

ج- و علم عدم المانع ـ في الفرع ـ عن ثبوت حكم الأصل له.

٨- لا يكون التمثيل صحيحاً، ولا سبباً لتعدّي الحكم من الأصل إلى الفرع إذا فقد أحد شروطه الثلاثة.

٩- القياس المحرّم في الشريعة الإسلامية هو: التمثيل الذي لا يكون صحيحاً، ولا سبباً لتعدّي الحكم من الأصل إلى الفرع.

١٠- القياس على ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: (القياس الاستثنائي): وهو الذي ذكر في مقدّماته نفس النتيجة، أو نقيض النتيجة.

القسم الثاني: (القياس الاقتراني): وهو الذي لم يذكر في مقدّماته نفس النتيجة، ولا نقيضها.

القسم الثالث: (قياس المساواة)، وهو مثل: (زيد مساو ـ في الطول ـ لعمرو) و(عمرو مساو ـ في الطول ـ لباقر) ينتج: (زيد مساو ـ في الطول ـ لباقر).

١١- إنَّ سبب تسمية قياس المساواة بهذا الاسم إنّما هي من باب تسميته بأوّل مثال مثّل له وكان فيه لفظ (مساو).

١٢- إنّ سبب تسمية القياس بـ(الاقتراني) لاشتماله على (واو) الجمع بين المقدّمتين.

١٣ـ (القياس الاقتراني) على قسمين:

القسم الأوّل: الحملي: وهو المركّب من القضايا الحملية فقط.

القسم الثاني: الشرطي: وهو المركّب من القضايا الشرطية أو الشرطية والحملية.

[أسئلة الدرس الحادي عشر]

س١- عرّف الحجّة وبيّن أقسامها؟

س٢- بيّن ما هو المراد بـ: (الاستقراء؛ التمثيل؛ القياس)؟

س٣- بيّن أقسام الاستقراء مع ذكر مثال لكل قسم منها؟

س٤- اذكر أركان التمثيل من خلال المثال الآتي:

(النبيذ حرام؛ لأنّ الخمر حرام)؟

س٥- ماذا يسمّى كل مما يلي:

أ- القياس الذي ذكر في مقدّماته نفس النتيجة أو نقيضها؟

ب- القياس الذي لم يذكر في مقدّماته نفس النتيجة أو نقيضها؟

س٦- ما هو سبب تسمية القياس بالقياس الاقتراني؛ قياس المساواة؟

س٧- عرّف القياس الاقتراني الحملي ومثّل له؟

س٨- عرّف القياس الاقتراني الشرطي ومثّل له؟

س٩- بيّن بمثال كيف تجري قياساً اقترانياً حملياً، مع ذكر مسمّى كل جزء من أجزائه؟

الدرس الثاني عشر

* الأشكال الأربعة
* شروط الشكل الأوّل
* شروط الشكل الثاني
* شروط الشكل الثالث
* شروط الشكل الرابع

[الفصل الأوّل]

[الأشكال الأربعة]

(**الاقتراني الحملي**) على أربعة أشكال:

(**الشكل الأوّل**): أن يصير (الأوسط) محمولاً في المقدّمة الأُولى (الصغرى) وموضوعاً في المقدّمة الثانية (الكبرى)، مثل:

- (هذا إنسان) (الصغرى).
- (وكل إنسان جسم) (الكبرى).
- (فهذا جسم) (النتيجة).

فالإنسان الذي هو (الأوسط) صار محمولاً في (الصغرى) وموضوعاً في (الكبرى).

(**الشكل الثاني**): أن يصير (الأوسط) محمولاً في كلتا المقدّمتين، مثل:

- (كل إنسان حيوان) (الصغرى).
- (ولا شيء من الحَجر بحيوان) (الكبرى).
- (فلا شيء من الإنسان بحَجر) (النتيجة).

فالحيوان الذي هو (الأوسط) صار محمولاً في كلتا المقدّمتين.

(**الشكل الثالث**): أن يصير (الأوسط) موضوعاً في كلتا المقدّمتين، مثل:

- (كل إنسان حيوان) (الصغرى).
- (وكل إنسان ناطق) (الكبرى).
- (فبعض الحيوان ناطق) (النتيجة).

فالإنسان الذي هو (الأوسط) صار موضوعاً في كلتا المقدّمتين.

(**الشكل الرابع**): أن يصير (الأوسط) موضوعاً في المقدّمة الأولى (الصغرى) ومحمولاً في المقدّمة الثانية (الكبرى)، مثل:

- (كل إنسان حيوان) (الصغرى).
- (وكل ناطق إنسان) (الكبرى).
- (فبعض الحيوان ناطق) (النتيجة).

فالإنسان الذي هو (الأوسط) صار موضوعاً في المقدّمة الأُولى ومحمولاً في الثانية.

[الفصل الثاني]

[شروط الشكل الأوّل]

لكل من هذه الأشكال الأربعة شروط يجب أن تراعى حتى تكون (النتيجة) صحيحة وصادقة.

(**فالشكل الأوّل**) الذي كان (الأوسط) فيه محمولاً في المقدّمة الأُولى (الصغرى) وموضوعاً في المقدّمة الثانية (الكبرى): يشترط فيه أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة، سواء كانت كلّية أم جزئية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) كلّية سواء كانت موجبة أم سالبة.

فأقسامه الصحيحة أربعة:

١- كون المقدّمتين موجبتين كلّيتين، فتكون النتيجة موجبة كلّية، مثل:

- (كل إنسان حيوان) (الصغرى).
- (وكل حيوان حسّاس) (الكبرى).

- (كل إنسان حسّاس) (النتيجة).

٢- كون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة جزئية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) موجبة كلّية، فتكون النتيجة موجبة جزئية، مثل:

- (بعض الحيوان إنسان) (الصغرى).
- (وكل إنسان ناطق) (الكبرى).
- (فبعض الحيوان ناطق) (النتيجة).

٣- كون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة كلّية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) سالبة كلّية، فتكون النتيجة سالبة كلّية، مثل:

- (كل إنسان حيوان) (الصغرى).
- (ولا شيء من الحيوان بحَجر) (الكبرى).
- (فلا شيء من الإنسان بحَجر) (النتيجة).

٤- كون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة جزئية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) سالبة كلّية، فتكون النتيجة سالبة جزئية، مثل:

- (بعض الحيوان إنسان) (الصغرى).
- (ولا شيء من الإنسان بفرس) (الكبرى).
- (فليس بعض الحيوان فرساً) (النتيجة).

إذن، فـ(الشكل الأوّل) ينتج المحصورات الأربع: (الموجبة الكلّية) و(الموجبة الجزئية) و(السالبة الكلّية) و(السالبة الجزئية).

[الفصل الثالث]

[شروط الشكل الثاني]

و (**الشكل الثاني**) الذي يقع فيه (الأوسط) محمولاً في المقدّمتين ويشترط فيه: أن تكون المقدّمة الثانية (الكبرى) كلّية، سواء كانت موجبة أم سالبة، وأن تختلف المقدّمتان في الإيجاب والسلب، بأن لا تكونان سالبتين ولا موجبتين، والأقسام الصحيحة لهذا الشكل ـ أيضاً ـ أربعة:

١- كون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة كلّية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) سالبة كلّية، فتكون النتيجة سالبة كلّية، مثل:

- (كل إنسان حيوان) (الصغرى).
- (ولا شيء من الحَجر بحيوان) (الكبرى).
- (فلا شيء من الإنسان بحَجر) (النتيجة).

٢- كون المقدّمة الأُولى (الصغرى) سالبة كلّية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) موجبة كلّية، فتكون النتيجة ـ أيضاً ـ سالبة كلّية، مثل:

- (لا شيء من الحَجر بحيوان) (الصغرى).
- (وكل إنسان حيوان) (الكبرى).
- (فلا شيء من الإنسان بحَجر) (النتيجة).

٣- أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة جزئية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) سالبة كلّية، فتكون النتيجة سالبة جزئية، مثل:

- (بعض الحيوان إنسان) (الصغرى).

- (ولا شيء من الفرس بإنسان) (الكبرى).
- (فليس بعض الحيوان بفرس) (النتيجة).

٤- أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) سالبة جزئية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) موجبة كلّية، فتكون النتيجة سالبة جزئية، مثل:

- (ليس بعض الحيوان بإنسان) (الصغرى).
- (وكل ناطق إنسان) (الكبرى).
- (فليس بعض الحيوان بناطق) (النتيجة).

إذن، فالشكل الثاني ينتج السالبة، كلّية أو جزئية، ولا تكون نتيجته موجبة أبداً.

[الفصل الرابع]

[شروط الشكل الثالث]

و(**الشكل الثالث**) الذي يقع (الأوسط) فيه موضوعاً في المقدّمتين، ويشترط فيه أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة، سواء كانت كلّية أم جزئية ويكون إحدى مقدّمتيه كلّية، موجبة أم سالبة، والأقسام الصحيحة لهذا الشكل ستة، ثلاثة تنتج موجبة جزئية، وثلاثة تنتج سالبة جزئية:

١- أن تكون المقدّمتان موجبتين كلّيتين، فتكون النتيجة موجبة جزئية، مثل:

- (كل إنسان حيوان) (الصغرى).
- (وكل إنسان ناطق) (الكبرى).
- (فبعض الحيوان ناطق) (النتيجة).

٢- أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة جزئية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) موجبة كلّية، فتكون النتيجة ـ أيضاً ـ موجبة جزئية، مثل:

- (بعض الإنسان أبيض) (الصغرى).
- (وكل إنسان حيوان) (الكبرى).
- (فبعض الأبيض حيوان) (النتيجة).

٣- أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة كلّية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) موجبة جزئية، فتكون النتيجة ـ أيضاً ـ موجبة جزئية، مثل:

- (كل حيوان حسّاس) (الصغرى).
- (وبعض الحيوان إنسان) (الكبرى).
- (فبعض الحسّاس إنسان) (النتيجة).

٤- أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة كلّية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) سالبة كلّية، فتكون النتيجة سالبة جزئية، مثل:

- (كل إنسان حيوان) (الصغرى).
- (ولا شيء من الإنسان بفرس) (الكبرى).
- (فليس بعض الحيوان بفرس) (النتيجة).

٥- أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة جزئية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) سالبة كلّية، فتكون النتيجة ـ أيضاً ـ سالبة جزئية، مثل:

- (بعض الإنسان أبيض) (الصغرى).
- (ولا شيء من الإنسان بحَجر) (الكبرى).
- (فليس بعض الأبيض بحَجر) (النتيجة).

٦- أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة كلّية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) سالبة جزئية، فتكون النتيجة ـ أيضاً ـ سالبة جزئية، مثل:

- (كل حيوان حسّاس) (الصغرى).
- (وليس بعض الحيوان بفرس) (الكبرى).
- (فليس بعض الحسّاس بفرس) (النتيجة).

إذن، (فالشكل الثالث) تكون نتيجته جزئية موجبة وسالبة، ولا تصير كلّية أبداً.

[الفصل الخامس]

[شروط الشكل الرابع]

و(**الشكل الرابع**)، وهو الذي كان (**الأوسط**) فيه موضوعاً في المقدّمة الأُولى (الصغرى) ومحمولاً في المقدّمة الثانية (الكبرى)، فيلزم فيه واحد من شرطين، حتى ينتج نتيجة صحيحة:

الشرط الأوّل: أن تكون المقدّمتان موجبتين، والمقدّمة الأُولى (الصغرى) كلّية، سواء كانت الأُخرى ـ أيضاً ـ كلّية أم جزئية.

الشرط الثاني: أن تكون إحدى المقدّمتين كلّية سواء كانت الأُخرى ـ أيضاً ـ كلّية أم لا، واختلافهما في الإيجاب والسلب.

فإذا كان أحد هذين الشرطين موجوداً كانت الأقسام الصحيحة لهذا الشكل ثمانية:

١- أن تكون المقدّمتان موجبتين كلّيتين، فتكون النتيجة موجبة جزئية، مثل:

- (كل إنسان حيوان) (الصغرى).
- (وكل ناطق إنسان) (الكبرى).

- (فبعض الحيوان ناطق) (النتيجة).

٢- أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة كلّية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) موجبة جزئية، فتكون النتيجة ـ أيضاً ـ موجبة جزئية، مثل:

- (كل إنسان حيوان) (الصغرى).
- (وبعض الأبيض إنسان) (الكبرى).
- (فبعض الحيوان أبيض) (النتيجة).

وهذان القسمان داخلان تحت الشرط الأوّل.

٣- أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) سالبة كلّية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) موجبة كلّية، فتكون النتيجة سالبة كلّية، مثل:

- (لا شيء من الحيوان بحَجر) (الصغرى).
- (وكل إنسان حيوان) (الكبرى).
- (فلا شيء من الإنسان بحَجر) (النتيجة).

٤- أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة كلّية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) سالبة كلّية فتكون النتيجة سالبة جزئية، مثل:

- (كل إنسان حيوان) (الصغرى).
- (ولا شيء من الفرس بإنسان) (الكبرى).
- (فليس بعض الحيوان بفرس) (النتيجة).

٥- أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة جزئية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) سالبة كلّية، فتكون النتيجة ـ أيضاً ـ سالبة جزئية، مثل:

- (بعض الحيوان أبيض) (الصغرى).
- (ولا شيء من الحَجر بحيوان) (الكبرى).
- (فليس بعض الأبيض بحَجر) (النتيجة).

٦- أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) سالبة جزئية، والمقدمة الثانية (الكبرى) موجبة كلّية، فتكون النتيجة ـ أيضاً ـ سالبة جزئية، مثل:

- (ليس بعض الإنسان بأبيض) (الصغرى).
- (وكل ناطق إنسان) (الكبرى).
- (فليس بعض الأبيض بناطق) (النتيجة).

٧- أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة كلّية، والمقدمة الثانية (الكبرى) سالبة جزئية، فتكون النتيجة ـ أيضاً ـ سالبة جزئية، مثل:

- (كل إنسان حيوان) (الصغرى).
- (وليس بعض الأبيض بإنسان) (الكبرى).
- (فليس بعض الأبيض بحيوان) (النتيجة).

٨- أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) سالبة كلّية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) موجبة جزئية، فتكون النتيجة ـ أيضاً ـ سالبة جزئية، مثل:

- (لا شيء من الإنسان بحَجر) (الصغرى).
- (وبعض الأبيض إنسان) (الكبرى).
- (فليس بعض الأبيض بإنسان) (النتيجة).

وهذه الأقسام الستة الأخيرة داخلة تحت الشرط الثاني، ففي كل منها المقدّمتان مختلفتان بالإيجاب والسلب، وإحداهما كلّية.

[خلاصة الدرس الثاني عشر]

١ - للقياس الاقتراني الحملي أربعة أشكال؛ هي:

أوّلاً: أن يصير (الأوسط) محمولاً في المقدّمة الأُولى (الصغرى) وموضوعاً في المقدّمة الثانية (الكبرى)، ويسمّى (**الشكل الأوّل**).

ثانياً: أن يصير (الأوسط) محمولاً في كلتا المقدّمتين، ويسمّى (**الشكل الثاني**).

ثالثاً: أن يصير (الأوسط) موضوعاً في كلتا المقدّمتين، ويسمّى (**الشكل الثالث**).

رابعاً: أن يصير (الأوسط) موضوعاً في المقدّمة الأُولى (الصغرى) ومحمولاً في المقدمة الثانية (الكبرى)، ويسمّى (**الشكل الرابع**).

٢ - للأشكال الأربعة شروط؛ هي:

أوّلاً: يشترط في (الشكل الأوّل) أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة، سواء كانت كلّية أم جزئية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) كلّية سواء كانت موجبة أم سالبة.

ثانياً: يشترط في (الشكل الثاني) ـ الذي يقع (الأوسط) فيه محمولاً في المقدّمتين ـ أن تكون المقدّمة الثانية (الكبرى) كلّية، سواء كانت موجبة أم سالبة، وإن تختلف المقدّمتان في الإيجاب والسلب، بأن لا تكونان سالبتين ولا موجبتين.

ثالثاً: يشترط في (الشكل الثالث) أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى)

موجبة، سواء كانت كلّية أم جزئية، وتكون إحدى مقدّمتيه كلّية، موجبة أم سالبة.

رابعاً: يشترط في (الشكل الرابع) توفّر أحد شرطين، حتى ينتج نتيجة صحيحة:

الشرط الأوّل: أن تكون المقدّمتان موجبتين، والمقدّمة الأولى (الصغرى) كلّية، سواء كانت الأُخرى ـ أيضاً ـ كلّية أم جزئية.

الشرط الثاني: أن تكون إحدى المقدّمتين كلّية سواء كانت الأُخرى ـ أيضاً ـ كلّية أم لا، واختلافهما في الإيجاب والسلب.

٣- لكل شكل من الأشكال الأربعة أقسام صحيحة في حال توفّر شروطه:

أوّلاً: أقسام (الشكل الأوّل) وهي أربعة:

١/كون المقدّمتين موجبتين كلّيتين، فتكون النتيجة موجبة كلّية.

٢/كون المقدّمة الأولى (الصغرى) موجبة جزئية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) موجبة كلّية، فتكون النتيجة موجبة جزئية.

٣/ كون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة كلّية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) سالبة كلّية، فتكون النتيجة سالبة كلّية.

٤/ كون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة جزئية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) سالبة كلّية، فتكون النتيجة سالبة جزئية.

ثانياً: أقسام (الشكل الثاني) وهي -أيضاً- أربعة:

١/ كون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة كلّية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) سالبة كلّية، فتكون النتيجة سالبة كلّية.

٢/ كون المقدّمة الأُولى (الصغرى) سالبة كلّية، والمقدّمة الثانية

(الكبرى) موجبة كلّية، فتكون النتيجة ـ أيضاً ـ سالبة كلّية.

٣/ أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة جزئية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) سالبة كلّية، فتكون النتيجة سالبة جزئية.

٤/ أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) سالبة جزئية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) موجبة كلّية، فتكون النتيجة سالبة جزئية.

ثالثاً: أقسام (الشكل الثالث) وهي ستة:

١/ أن تكون المقدّمتان موجبتين كلّيتين، فتكون النتيجة موجبة جزئية.

٢/ أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة جزئية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) موجبة كلّية، فتكون النتيجة ـ أيضاً ـ موجبة جزئية.

٣/ أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة كلّية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) موجبة جزئية، فتكون النتيجة ـ أيضاً ـ موجبة جزئية.

٤/ أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة كلّية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) سالبة كلّية، فتكون النتيجة سالبة جزئية.

٥/ أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة جزئية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) سالبة كلّية، فتكون النتيجة ـ أيضاً ـ سالبة جزئية.

٦/ أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة كلّية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) سالبة جزئية، فتكون النتيجة ـ أيضاً ـ سالبة جزئية.

رابعاً: أقسام (الشكل الرابع) ثمانية إذا كان أحد الشرطين موجوداً:

١/ أن تكون المقدّمتان موجبتين كلّيتين، فتكون النتيجة موجبة جزئية.

٢/ أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة كلّية، والمقدّمة

الثانية (الكبرى) موجبة جزئية، فتكون النتيجة ـ أيضاً ـ موجبة جزئية.

٣/ أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) سالبة كلّية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) موجبة كلّية، فتكون النتيجة سالبة كلّية.

٤/ أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة كلّية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) سالبة كلّية، فتكون النتيجة سالبة جزئية.

٥/ أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة جزئية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) سالبة كلّية، فتكون النتيجة ـ أيضاً ـ سالبة جزئية.

٦/ أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) سالبة جزئية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) موجبة كلّية. فتكون النتيجة ـ أيضاً ـ سالبة جزئية.

٧/ أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) موجبة كلّية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) سالبة جزئية، فتكون النتيجة ـ أيضاً ـ سالبة جزئية.

٨/ أن تكون المقدّمة الأُولى (الصغرى) سالبة كلّية، والمقدّمة الثانية (الكبرى) موجبة جزئية، فتكون النتيجة ـ أيضاً ـ سالبة جزئية.

٤- ينتج (الشكل الأوّل) المحصورات الأربع: الموجبة الكلّية، والموجبة الجزئية، والسالبة الكلّية، والسالبة الجزئية.

٥- ينتج (الشكل الثاني): السالبة، كلّية أو جزئية، ولا تكون نتيجته موجبة أبداً.

٦- تكون نتيجة (الشكل الثالث): موجبة جزئية، وسالبة جزئية، ولا تصير كلّية أبداً.

٧- تكون نتيجة (الشكل الرابع): موجبة جزئية، وسالبة كلّية، وسالبة جزئية.

٨- تدخل الأقسام الستة الأخيرة من (الشكل الرابع) تحت شرطه الثاني، وفي كل منها المقدّمتان مختلفتان بالإيجاب والسلب، وإحداهما كلّية.

[أسئلة الدرس الثاني عشر]

س١- بيّن ما هو المراد بكل مما يلي:

أ- الشكل الأوّل من القياس الاقتراني الحملي؟

ب- الشكل الثاني من القياس الاقتراني الحملي؟

ج- الشكل الثالث من القياس الاقتراني الحملي؟

د- الشكل الرابع من القياس الاقتراني الحملي؟

س٢- مثّل لكل واحد من أشكال القياس الاقتراني الحملي؟

س٣- اذكر شروط القياس الاقتراني الحملي في جميع أشكاله؟

س٤- رتّب الجمل التالية على شكل قياس اقتراني حملي، واذكر من أي أقسام أشكال القياس هي:

أ- كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق، فبعض الحيوان ناطق؟

ب- ليس بعض الحيوان بإنسان، وكل ناطق إنسان، فليس بعض الحيوان بناطق؟

ج- كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحَجر بحيوان، فلا شيء من الإنسان بحَجر؟

س٥- بيّن ماذا ينتج عن القياس الاقتراني الحملي من الشكل: (الأوّل) و(الثاني) و(الثالث) و(الرابع).

الدرس الثالث عشر

* القياس الاستثنائي وأقسامه
* مخطّط مباحث الحجّة
* قياس المساواة

[الفصل الأوّل]

[القياس الاستثنائي وأقسامه]

(**القياس الاستثنائي**)[1] على قسمين:

القسم الأوّل: (الاتصالي): وهو الذي كان فيه المقدّمة الشرطية متصلة لزومية[2]، فإذا استثنى نفس (المقدّم) كانت النتيجة نفس (التالي)، مثل:

- (إن كان هذا إنساناً) (المقدّم).
- (كان حيواناً) (التالي).
- (لكنه إنسان) وَضَعْ (استثناء نفس المقدّم).
- (فهو حيوان) (النتيجة).

وإذا استثنى نقيض (التالي) كانت النتيجة نقيض (المقدّم)، مثل:

- (إن كان هذا إنساناً) (المقدّم).
- (كان حيواناً) (التالي).
- (لكنه ليس بحيوان) (استثناء نقيض التالي).
- (فهو ليس بإنسان) (النتيجة).

أمّا استثناء نقيض (المقدّم) فلا ينتج شيئاً، فمثل:

- (إن كان هذا إنساناً) (المقدّم).
- (كان حيواناً) (التالي).

---

(١) قد مضى معناه في الفصل [الرابع من الدرس الحادي عشر في هذا الكتاب].

(٢) سبق معنى المتصلة اللزومية في أول الفصل [الثاني من الدرس التاسع في هذا الكتاب].

- (لكنه ليس بإنسان) (استثناء نقيض المقدّم) لا نتيجة له، لأنّه لا يصح أن يقال في النتيجة: (فهو ليس بحيوان)، لأنّه قد لا يكون الشيء إنساناً ويكون حيواناً، كالفرس.

وكذلك استثناء نفس (التالي) لا ينتج شيئاً، فمثل:

- (إن كان هذا إنساناً) (المقدّم).
- (كان حيواناً) (التالي).
- (لكنه حيوان) (استثناء نفس التالي).

لا نتيجة له: إذ لا يصح أن يقال في نتيجته: (فهو إنسان) لأنّ كونه حيواناً لا يثبت إنّه إنسان، فلعله فرس.

القسم الثاني: (الانفصالي): وهو الذي كان فيه القضية الشرطية منفصلة، وهي على ثلاثة أنواع:

النوع الأوّل: أن تكون الشرطية حقيقية[١]، فاستثناء نفس أحد الطرفين ينتج نقيض الآخر، واستثناء نقيض أحد الطرفين ينتج نفس الآخر، فنتائجه أربعة، مثل:

(إمّا أن يكون هذا العدد زوجاً) (المقدّم)

الطرفان

(وإمّا أن يكون العدد فرداً) (التالي)

١- (لكنه زوج) (استثناء نفس المقدّم).

(١) مضى معنى (الحقيقية) و(مانعة الجمع) و(مانعة الخلو) في الفصل [الثالث من الدرس التاسع في هذا الكتاب].

(فليس بفرد) — (النتيجة: وهي نقيض التالي).

٢- (لكنه فرد) — (باستثناء نفس التالي).

(فليس بزوج) — (النتيجة: وهي نقيض المقدّم).

٣- (لكنه ليس بزوج) — (استثناء نقيض المقدّم).

(فهو فرد) — (النتيجة: وهي نفس التالي).

٤- (لكنه ليس بفرد) — (استثناء نقيض التالي).

(فهو زوج) — (النتيجة: وهي نفس المقدّم).

النوع الثاني: أن تكون الشرطية (مانعة الجمع)، فاستثناء نفس أحد الطرفين ينتج نقيض الطرف الآخر، فنتائجه اثنان، مثل:

(إمّا أن يكون هذا الشيء شجراً) — (المقدّم)

(وإمّا أن يكون حَجراً) — (التالي)

← الطرفان

١- (لكنه شجر) — (استثناء نفس المقدّم).

(فليس بحَجر) — (النتيجة: وهي نقيض التالي).

٢- (لكنه حَجر) — (استثناء نفس التالي).

(فليس بشجر) — (النتيجة: وهي نقيض المقدّم).

أمّا استثناء نقيض احد الطرفين، فلا ينتج نفس الطرف الآخر.

فلو قيل: (لكنه ليس بشجر) لا يدل على (فهو حَجر) إذ قد لا يكون شجراً، ولا حَجراً.

ولو قيل: (لكنه ليس بحَجر) لا يدل على (فهو شجر) لما قلنا.

النوع الثالث: أن تكون الشرطية (مانعة الخلو) فاستثناء نقيض أحد الطرفين، ينتج نفس الطرف الآخر، فنتائجه ـ أيضاً ـ اثنان، مثل:

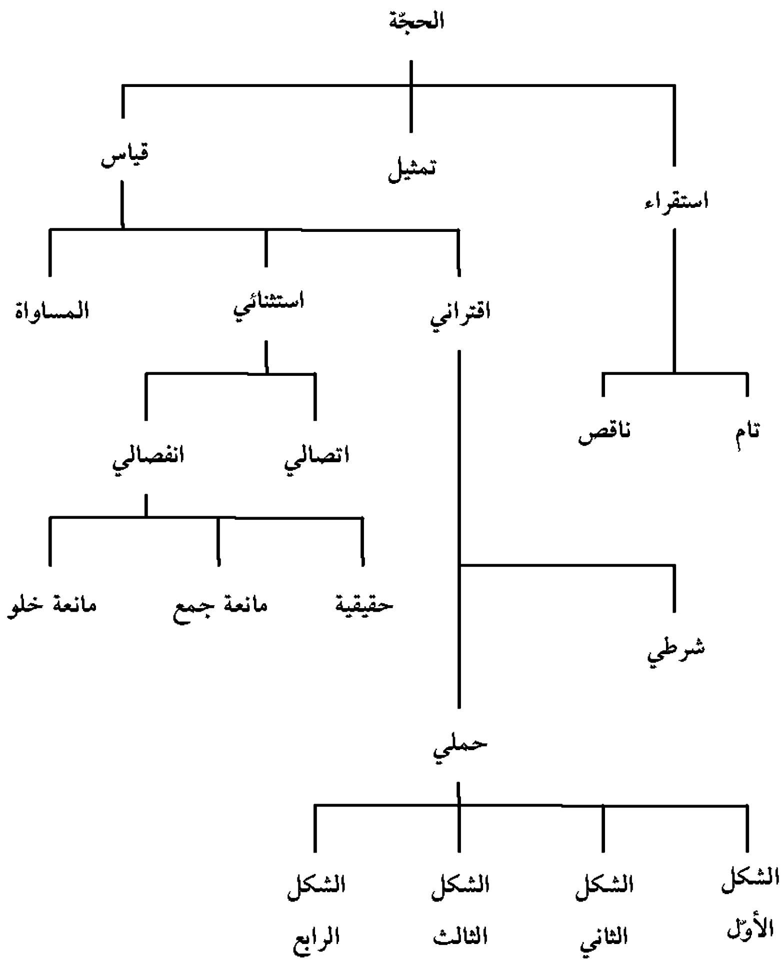
- (إمّا زيد في الماء) (المقدّم).
- (وإمّا أن لا يغرق) (التالي).

١- (لكنه ليس في الماء) (استثناء نقيض المقدّم).
(فلا يغرق) (النتيجة: وهي نفس التالي).

٢- (لكنه يغرق) (استثناء نقيض التالي).
(فهو في الماء) (النتيجة: وهي نفس المقدّم).

أمّا استثناء أحد الطرفين فلا ينتج شيئاً، فلو قيل: (لكنه في الماء) فلا يدل على أنّه يغرق أو لا يغرق، فلا نتيجة؛ وكذلك لو قيل: (لكنه لا يغرق) فلا يدل على أنّه في الماء أو في خارج الماء، فلا نتيجة ـ أيضاً ـ.

[مخطّط مباحث الحجّة]



[الفصل الثاني]

[قياس المساواة]

(**قياس المساواة**) إنّما يكون المقصود به بيان تساوي أمرين لتساويهما مع ثالث، مثل:

١ - (زيد مساو - في الطول - لعمرو)
٢ - (وعمرو مساو - في الطول - لباقر)
← المقدّمتان

(فزيد مساو - في الطول - لباقر) ← النتيجة

فالمقصود بهذا القياس بيان تساوي زيد وباقر في الطول لتساويهما ـ في الطول ـ مع عمرو.

فقد يكون في البين مادة (التساوي) وقد يكون غير ذلك، مثل:

١ - (الجسم جزء الحيوان)
٢ - (والحيوان جزء الإنسان)
← المقدّمتان

(فالجسم جزء الإنسان) ← النتيجة

وتتوقف صحة (**قياس المساواة**) وسلامة النتيجة فيه من الغلط، على صدق مقدّمة خارجية محذوفة، وهي في المثال الأوّل (مساو المساوي مساو)،

وفي المثال الثاني (جزء الجزء جزء)، وكلتاهما صادقتان، فالنتيجة في القياسين سليمة.

أمّا إذا لم تصدق المقدّمة الخارجية المحذوفة فلا تصح النتيجة، مثل:

١- (الاثنان نصف الأربعة)
٢- (والأربعة نصف الثمانية) ← المقدّمتان

(فالاثنان نصف الثمانية) ← النتيجة

فالمقدّمة الخارجية هي (نصف النصف نصف) وهذه كاذبة، لأنّ نصف النصف ربع، ولذا فالنتيجة وهي (فالاثنان نصف الثمانية) خطأ.

ومثل:

١- (زيد عدو عمرو)
٢- (وعمرو عدو جعفر) ← المقدّمتان

(فزيد عدو جعفر) ← النتيجة

فالمقدّمة الخارجية المحذوفة هي (عدو العدو عدو) وهذه ـ أيضاً ـ كاذبة، لأنّ عدو العدو قد يكون صديقاً، ولذا فالنتيجة وهي (فزيد عدو جعفر) خطأ.

فيجب التفحّص عن المقدّمة الخارجية، والتأكد من صدقها، فإذا صدقت المقدّمة الخارجية مع القياس صدقت النتيجة، وإذا كانت المقدّمة الخارجية كاذبة فسد القياس وكذبت النتيجة.

[خلاصة الدرس الثالث عشر]

١- (القياس الاستثنائي) على قسمين:

القسم الأوّل: (الاتصالي): وهو الذي كان فيه المقدّمة الشرطية متصلة لزومية.

القسم الثاني: (الانفصالي): وهو الذي كان فيه القضية الشرطية منفصلة.

٢- إذا استثنى نفس (المقدّم) من القياس الاستثنائي الاتصالي، كانت النتيجة نفس (التالي)، وأمّا إذا استثنى نقيض (التالي) فتكون النتيجة نقيض (المقدّم).

٣- لا ينتج القياس الاستثنائي الاتصالي إذا استثنينا فيه نقيض (المقدّم)، وكذا إذا استثنينا نفس (التالي).

٤- للقياس الاستثنائي الشرطي الانفصالي أنواع ثلاثة؛ هي:

النوع الأوّل: أن تكون الشرطية حقيقية.

النوع الثاني: أن تكون الشرطية (مانعة الجمع).

النوع الثالث: أن تكون الشرطية (مانعة الخلو).

٥- استثناء نفس أحد الطرفين في القياس الاستثنائي الشرطي الانفصالي من النوع الأوّل، ينتج نقيض الآخر، وكذا استثناء نقيض أحد الطرفين ينتج نفس الآخر.

٦- استثناء نفس أحد الطرفين في القياس الاستثنائي الشرطي الانفصالي من النوع الثاني، ينتج نقيض الطرف الآخر، وأمّا استثناء نقيض أحد الطرفين، فلا ينتج نفس الطرف الآخر.

٧- استثناء نقيض أحد الطرفين في القياس الاستثنائي الشرطي الانفصالي من النوع الثالث، ينتج نفس الطرف الآخر، وأمّا استثناء أحد الطرفين فلا ينتج شيئاً.

٨- قياس المساواة: هو بيان تساوي أمرين لتساويهما مع ثالث، ويشترط فيه صدق مقدّمة خارجية محذوفة، وهي: (مساو المساوي مساو) و(جزء الجزء جزء) وكلتاهما صادقتان.

[أسئلة الدرس الثالث عشر]

س١- اذكر أقسام القياس الاستثنائي مع ذكر مثال لكل قسم منها؟

س٢_ رتّب القضايا التالية على شكل قياس استثنائي، وميّز المنتج منها:

أ- (إن كان هذا إنساناً)، (كان حيواناً)، (لكنه ليس بحيوان)؟

ب- (إن كان هذا إنساناً)، (كان حيواناً)، (لكنه حيوان)؟

ج- (إن كان هذا إنساناً)، (كان حيواناً)، (لكنه إنسان)؟

د- (إن كان هذا إنساناً)، (كان حيواناً)، (لكنه ليس بإنسان)؟

س٣- ما هي أنواع القياس الاستثنائي الانفصالي؟

س٤- هل أنّ الجمل التالية صحيحة أم لا، وضّح ذلك بمثال:

أ- (استثناء نفس أحد الطرفين ينتج نقيض الآخر، واستثناء نقيض أحد الطرفين ينتج نفس الآخر)؟

ب- (استثناء نفس أحد الطرفين، ينتج نقيض الطرف الآخر)؟

ج- (استثناء نقيض أحد الطرفين، لا ينتج نفس الطرف الآخر)؟

س٥- مثّل لاستثناء تكون الشرطية فيه (مانعة الخلو)، بحيث تستثني فيه نقيض أحد الطرفين تارة، وأُخرى تستثني فيه أحد الطرفين؟

س٦- اذكر ما هو المراد بقياس المساواة مع ذكر مثال له؟

س٧- بيّن على ماذا تتوقّف صحة (قياس المساواة) وسلامة النتيجة فيه من الغلط؟

موجز

الصناعات الخمس

الدرس الرابع عشر

* أنواع الصناعات الخمس
* البرهان
* الجدل
* الخطابة
* الشعر
* المغالطة
* مخطّط مادة القياس

[الفصل الأوّل]

[أنواع الصناعات الخمس]

(**الصناعات الخمس**) هي: (البرهان) و(الجدل) و(الخطابة) و(الشعر) و(المغالطة) وهذه الخمسة هي التي تتألّف منها مادة (القياس) يعني: مقدّماته، فمقدّمات القياس يطلق عليها أحد هذه الأسماء الخمسة كما سترى.

[الفصل الثاني]

[البرهان]

(**البرهان**) يقال: لمقدّمات القياس اليقيني التي تألّفت من القضايا اليقينية، ويقصد به إثبات الحق، وهي ستة أنواع:

النوع الأوّل: (الأوّليات): وهي القضايا التي يجزم العقل بها بمجرّد تصوّرها، مثل: (الكل أعظم من الجزء).

النوع الثاني: (المحسوسات): وهي القضايا التي يعلمها الإنسان بالحس الظاهري، مثل: (الشمس مضيئة) أو بالحس الباطني، مثل: (لنا جوع وعطش).

النوع الثالث: (التجربيات): وهي القضايا التي علمها الإنسان بالتجربة، مثل: (عصير الليمون الحامض قاطع للصفراء).

النوع الرابع: (الحدسيات): وهي القضايا التي علمها الإنسان بالحدس القوي، مثل: (نور القمر مكتسب من نور الشمس) على إشكال في المثال.

النوع الخامس: (المتواترات): وهي القضايا التي أخبر بها جماعة، بحيث

يعلم قطعاً بعدم اتفاقهم على نقل هذا الخبر كذباً، مثل: (مكة موجودة) لمن لم يرها.

النوع السادس: (الفطريات): وهي القضايا التي يعرفها الإنسان بفطرته، مثل: (الأربعة زوج).

[الفصل الثالث]

[الجدل]

(**الجدل**) يقال: لمقدّمات القياس التي يأتي بها الشخص لإقامة الحجّة على أي مطلب كان، حق أو باطل، لإلزام الخصم.

وتتألّف مقدّماته من أمرين:

الأمر الأوّل: (المشهورات): وهي القضايا التي اتفق عليها رأي الجميع، مثل: (الإحسان حسن) أو اتفق عليها رأي طائفة خاصة، مثل:(ذبح الحيوان قبيح) عند بعض أهل الهند.

الأمر الثاني: (المسلَّمات): وهي القضايا التي يسلّم لها الخصم، ويقبلها وإن لم تكن صحيحة عند المستدل، مثل: (الأمر حقيقة في الوجوب) الذي يسلّم له بعض علماء الأُصول، ويسمّى كل من السائل والمجيب - في الجدل- (جدلي).

[الفصل الرابع]

[الخطابة]

(الخطابة) تقال: للصناعة العلمية التي تفيد إقناع الخصم في الأُمور الجزئية غالباً، حيث لا يكون له قابلية درك الكلّيات، حتى يؤتى بالبرهان والجدل،

وتتألّف من أمرين:

الأمر الأوّل: (المقبولات) وهي القضايا التي أُخذت عن شخص يعتقد الناس به، كالأنبياء والأئمة ^ والأولياء والحكماء، مثل: (الصلوات الخمس واجبة) و(الشفاعة في يوم القيامة ثابتة) ونحوهما.

الأمر الثاني: (المظنونات) وهي القضايا التي يحكم العقل فيها حكماً راجحاً لا حكماً جازماً، مثل: (زيد يجلس مع الأعداء فهو عدو).

والغرض من (الخطابة) ترغيب الناس بالمنافع، وإخافتهم من المضار، كما يفعلهما الخطباء والوعّاظ.

[الفصل الخامس]

[الشعر]

(**الشعر**) ـ عند أهل المنطق ـ يقال: للكلام المصوغ من القضايا العاطفية التي لا يذعن لها العقل، ولكنها تؤثّر في النفس وتوجب قبض النفس أو بسطها، ويكون غالباً في الأُمور الجزئية، ومؤلّف من: (المخيلات) التي يصوغها الخيال ويصوّرها للترغيب أو للترهيب ونحوهما، فالترغيب كما يقال - لمن يكره مشروباً- : (إنّه شراب سيّال يا قوتي ينشّط النفس ويفرحها) فهذه الكلمات تبسط النفس.

والترهيب كما يقال ـ لمن يحب العسل ـ : (العسل مر مهوّع له لون بعض ما ليس بمستساغ) فهذه الكلمات تقبض النفس.

وإذا قرن بذلك السجع أو الوزن والقافية ازداد تأثيراً في النفس.

[الفصل السادس]

[المغالطة]

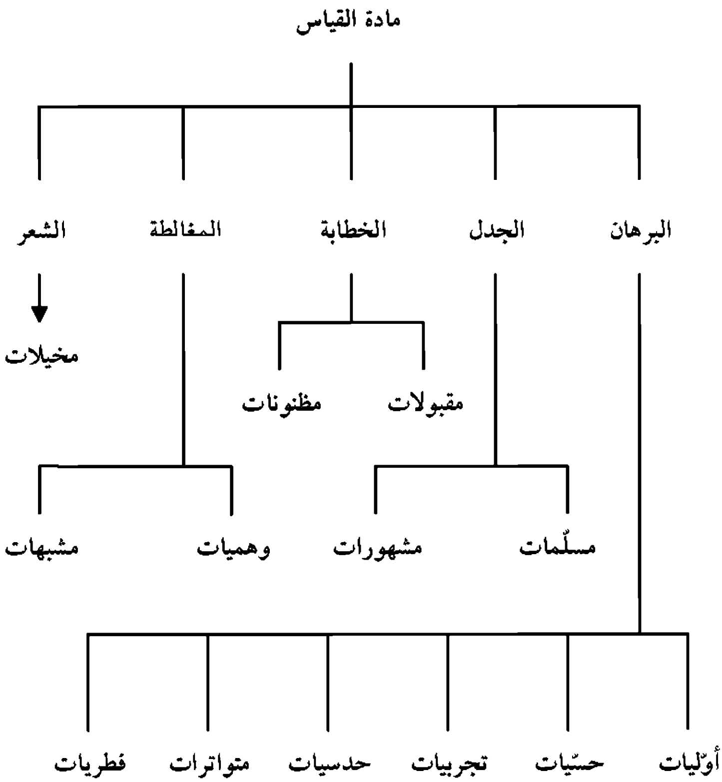
(**المغالطة**) هي صناعة علمية **لا** تفيد اليقين، سواء سلَّم لها الخصم أم لا، وهي تتألّف من أمرين:

الأمر الأوّل: (الوهميات) وهي القضايا الكاذبة التي يحكم بها الوهم في الأُمور غير المحسوسة، مثل: (يلزم الخوف من الميت).

الأمر الثاني: (المشبهات) وهي القضايا الكاذبة التي تشبه القضايا الصادقة، لاشتباه لفظي، مثل: قول (هذا إنسان) لتمثال (الإنسان) فيقال ـ مثلا ـ : (هذا إنسان) (وكل إنسان ناطق) (فهذا ناطق)، أو لاشتباه معنوي، مثل: (الإنسان حيوان) و(الحيوان جنس) (فالإنسان جنس).

و(المغالطة) إن استعملت مع الشخص الحكيم سُمّيت (سفسطة)، وإن استعملت مع غير الحكيم سُمّيت (مشاغبة).

[مخطّط مادة القياس]



[خلاصة الدرس الرابع عشر]

١- (الصناعات الخمس) هي: مادة (القياس) التي يتألّف منها ومقدّماته، وهي: (البرهان) و(الجدل) و(الخطابة) و(الشعر) و(المغالطة).

٢- (البرهان): وهو الذي يُقصد به إثبات الحق، ويقال: لمقدّمات القياس اليقيني التي تألّفت من القضايا اليقينية.

٣- البرهان على ستة أنواع:

النوع الأوّل: (الأوّليات): وهي القضايا التي يجزم العقل بها بمجرّد تصوّرها.

النوع الثاني: (المحسوسات): وهي القضايا التي يعلمها الإنسان بالحس الظاهري أو الباطني.

النوع الثالث: (التجربيات): وهي القضايا التي علمها الإنسان بالتجربة.

النوع الرابع: (الحدسيات): وهي القضايا التي علمها الإنسان بالحدس القوي.

النوع الخامس: (المتواترات): وهي القضايا التي أخبر بها جماعة، بحيث يعلم قطعاً بعدم اتفاقهم على نقل هذا الخبر كذباً.

النوع السادس: (الفطريات): وهي القضايا التي يعرفها الإنسان بفطرته.

٤- (الجدل): هو مقدّمات القياس التي يأتي بها الشخص لإقامة الحجّة على أي مطلب كان، حق أو باطل، لإلزام الخصم.

٥- تتألّف مقدمات الجدل من أمرين:

الأمر الأوّل: (المشهورات): وهي القضايا التي اتفق عليها رأي الجميع.

الأمر الثاني: (المسلّمات): وهي القضايا التي يسلّم لها الخصم ويقبلها، وإن

لم تكن صحيحة عند المستدل.

٦- (الخطابة): هي الصناعة العلمية التي تفيد إقناع الخصم في الأُمور الجزئية غالباً، حيث لا يكون له قابلية درك الكلّيات حتى يؤتى بالبرهان والجدل.

٧- تتألّف الخطابة من أمرين:

الأمر الأوّل: (المقبولات): وهي القضايا التي أُخذت عن شخص يعتقد الناس به، كالأنبياء والأئمة ^ والأولياء والحكماء.

الأمر الثاني: (المظنونات): وهي القضايا التي يحكم العقل فيها حكماً راجحاً لا حكماً جازماً.

٨- إنّ الغرض من (الخطابة) ترغيب الناس بالمنافع وإخافتهم من المضار.

٩- (الشعر): هو الكلام المصوغ من القضايا العاطفية التي لا يذعن لها العقل، ولكنها تؤثر في النفس وتوجب قبض النفس أو بسطها، ويكون غالباً في الأُمور الجزئية.

١٠- يتألّف الشعر من (المخيلات) التي يصوغها الخيال ويصوّرها للترغيب أو للترهيب، وإذا قرن به السجع أو الوزن والقافية ازداد تأثيراً في النفس.

١١- (المغالطة) هي صناعة علمية لا تفيد اليقين، سواء سلَّم لها الخصم أم لا.

١٢- تتألّف المغالطة من أمرين:

الأمر الأوّل: (الوهميات): وهي القضايا الكاذبة التي يحكم بها الوهم في الأُمور غير المحسوسة.

الأمر الثاني: (المشبهات): وهي القضايا الكاذبة التي تشبه القضايا الصادقة، لاشتباه لفظي أو معنوي.

١٣- (المغالطة) إن استعملت مع الشخص الحكيم سُمّيت: (سفسطة)، وإن استعملت مع غير الحكيم سُمّيت: (مشاغبة).

[أسئلة الدرس الرابع عشر]

س١- بيّن ما هو المراد بالصناعات الخمس؟

س٢- ما هو المراد بالبرهان؟

س٣- عدّد أنواع البرهان؟

س٤- أنسب الأمثلة التالية إلى عناوينها الفرعية والأساسية:

(نور القمر مكتسب من نور الشمس)؛ (مكة موجودة)؛ (الشمس مضيئة)، (لنا جوع وعطش)؛ (الاثنان زوج)؛ (الكل أعظم من الجزء)؟

س٥- عرّف الجدل، وبيّن ماذا يسمّى ممارسه؟

س٦- اذكر مقدّمات الجدل مع ذكر مثال لكل منها؟

س٧- على أي العمليات الإنسانية تطلق كلمة الخطابة؟

س٨- اذكر مع شيء من التوضيح مما تتألّف الخطابة؟

س٩- عند أهل المنطق على أي شيء تطلق كلمة الشعر؟

س١٠- مما يتألّف الشعر، بيّن ذلك مع الأمثلة؟

س١١- بيّن هل أنّ المغالطة تفيد اليقين ولماذا؟

س١٢- ماذا تسمّى المغالطة إن استعملت مع الحكيم، وماذا تسمّى إن استعملت مع غيره؟

س١٣- مما تتألّف المغالطة، عدّدها مع ذكر مثال لكل منها؟

س١٤- بيّن ما هو تأثير إضافة السجع إلى الشعر مع ذكر مثال إن أمكن؟

[خاتمة الكتاب]

هذا آخر ما قصدنا كتابته من (الموجز في المنطق)، والله تعالى أسأل أن يرينيه لي يوم القيامة، ويؤتينيه بيمناي، ويتقبّله بواسع فضله، فإنّه أهل ذلك وهو حسبي ونعم الوكيل.

(تم) على يد مؤلّفه المحتاج إلى فضل ربّه الكريم:

صادق بن المهدي الحسيني الشيرازي عشية الخميس ثاني محرم الحرام سنة ألف وثلاثمائة وأربع وثمانين من الهجرة النبوية المقدسة.

سبحان ربّك ربّ العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

محتويات الكتاب

موجز المقدّمات

الدرس الأوّل

موجز مباحث الألفاظ

الدرس الثاني

الدرس الثالث

الدرس الرابع

موجز مباحث الكلّي

الدرس الخامس

الدرس السادس

موجز مباحث المعرّف

الدرس السابع

موجز القضايا وأحكامها

الدرس الثامن

الدرس التاسع

الدرس العاشر

موجز مباحث الاستدلال

الدرس الحادي عشر

الدرس الثاني عشر

الدرس الثالث عشر

موجز الصناعات الخمس

الدرس الرابع عشر